



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# المجلس الشعبي الوطني

## الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.	ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.	

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية الثامنة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الثلاثاء 03 يوليو 2001

# فهرس

\* مواصلة مناقشة مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2001

## محضر الجلسة العلنية الثالثة والثلاثين المنعقدة يوم الثلاثاء 03 يوليو 2001 (صباحا)

**الرئاسة:** السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

**تمثيل الحكومة :** السادة:

- مراد مدلسي، وزير المالية.
- عمر غول، وزير الصيد البحري والموارد الصيدية.
- عبد الوهاب كerman، الوزير المنتدب المكلف بالخزينة وإصلاح المالية.
- محمد ترياش، الوزير المنتدب المكلف بالميزانية.
- عبد الوهاب دربال، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

أنوه في البداية بالجهود التي بذلتها لجنة المالية والميزانية لإعداد هذا التقرير التمهيدي الموجود بين أيدينا.

سيدي الرئيس، فيما يخص المعطيات الاجتماعية الواردة في مشروع قانون المالية التكميلي الذي يعتبر برنامجا اقتصاديا شاملا لقطاعات الدولة، أسجل بكل ارتياح اهتمامات الدولة التي تنوي تحسين الظروف المعيشية للسكان وتجسيد الانطلاقة الاقتصادية والتنمية الشاملة مع توفير الظروف الملائمة لسكان الأرياف الذين مسهم الإرهاب وهجروا من أملاكهم.

ودون إطالة أقدم بعض النقاط المختصرة التي سجلتها:

### 1 - قطاع الفلاحة:

سيدي الرئيس، إن الفلاحة هي المورد الثاني الذي يجب الاعتماد عليه في بلادنا بعد البترول. لهذا لا بد على الدولة أن توليه اهتماما كبيرا وتعطيه الأولوية، باعتباره محورا إنمائيا بين مختلف القطاعات الاقتصادية

### افتتحت الجلسة في الساعة العاشرة

#### والدقيقة الخامسة صباحا

**الرئيس:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

بعد الترحيب بالسيد وزير المالية والسادة الوزراء المرافقين له ومعاونيهم، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة مواصلة النقاش العام الذي شرعنا فيه بالأمس، وأحيل الكلمة مباشرة إلى السيد محمد مياد.

**السيد محمد مياد:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مواجهة هذا التحدي وتشديد الرقابة على توزيع السكنات، فهل تذهب إلى مستحقيها أم تذهب عبثاً؟ مثلما نسمع عنه من تصرفات بعض البلديات.

4 - البلدية: سيدي الرئيس، تحتل البلدية موقعا هاما في المجتمع، الأمر الذي يحتم علينا اليوم إعطاءها الأولوية لتمكين من أداء المهام المناطة بها. فهي تعتبر القاعدة الأمامية لمؤسسات الدولة التي يحتك بها المواطن من خلال مشاكله اليومية، مثل توفير الشروط الضرورية للعيش الكريم من صحة وسكن وماء وكهرباء وتهيئة إلى غير ذلك. فالمطلوب منا، سيدي الرئيس، هو مسح كل ديون البلديات خاصة منها التي تعاني العزلة مثل بلديات ولاية تيسمسيلت الاثنتي والعشرين (22) التي تعاني كلها ثقل المديونية التي تعيق تطورها وتحذر من حيويتها اتجاه المواطنين.

#### 5 - قطاع الصحة:

يعاني هذا القطاع الحساس نقائص عديدة ويتخبط في الكثير من المشاكل أوصلته إلى رداءة الخدمات الصحية في كافة هياكله، وهي تزداد يوميا رغم ظهور بعض التحسن في الخدمات. ويعود هذا -حسب وجهة نظري- إلى السياسة الصحية المتبعة حاليا. وعليه لا بد من انتهاج سياسة واضحة في هذا القطاع وذلك بدعم الهياكل الصحية الموجودة مع إنشاء هياكل أخرى وإحداث الحوافز الملائمة لدعم هذه السياسة عبر الوطن في القطاعين الخاص والعام.

وفي آخر هذه المداخلة، نشمن القرار الخاص بإعفاء التجار الصغار من الرسم على القيمة المضافة وهو الإجراء الذي طالبنا به في قانون المالية الأولي. شكرا والسلام عليكم.

**الرئيس:** شكرا للسيد مياد، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد مخانق.

**السيد محمد مخانق:** بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

والاجتماعية الأخرى، خاصة باتخاذ الإجراءات العملية والملموسة لإنعاشه والمتمثلة فيما يأتي:  
\* توفير كل العوامل الضرورية للتنمية الريفية.  
\* انتهاج سياسة رشيدة لتثبيت سكانه.  
\* تشجيع استصلاح الأراضي في مختلف مناطق البلاد.  
\* تشجيع الفلاحة الصحراوية وفتح المجال أمام الاستثمار الخاص الوطني.  
\* تشجيع الفلاحة الغابية والجبلية.

ونلح في آخر هذه النقطة على معالجة مديونية الفلاحين كما وردت في مشروع قانون المالية التكميلي، مع ضرورة دراسة وضعيتهم حالة بحالة خاصة في بعض المناطق التي مسها الجفاف مثل ولاية تيسمسيلت.

#### 2 - قطاع التربية:

سيدي الرئيس، إن قطاع التربية مايزال يعاني مشاكل عديدة، ومهما تحصلت وزارة التربية على الإمكانيات المادية اللازمة فإنها تبقى ناقصة نظرا إلى العدد الهائل من الإطارات والعمال.

وعليه يجب اتخاذ التدابير العاجلة لإخراج القطاع من المشاكل التي يتخبط فيها منذ سنوات وذلك بحل كل مشاكل عماله المتمثلة في السكن والتطوير المستمر للمناهج البيداغوجية والاهتمام بالبحث التربوي ودعمه ماديا.

وأطرح بهذه المناسبة سؤالا على السيد الوزير طرحه عمال وإطارات التربية لولاية تيسمسيلت مستفسرين فيه عن عدم استفادتهم من نسبة 10٪ الخاصة بالمناطق.

#### 3 - قطاع السكن:

سيدي الرئيس، نحن نواب المجلس الشعبي الوطني بذلنا كل ما في وسعنا للاهتمام بهذا القطاع.

وبالرغم من الجهود المبذولة والمبالغ الضخمة إلا أن النتائج المحققة تعكس ذلك. وعليه يتعين علينا اليوم

الإسراع بفتح ملف الجباية المحلية مع تبني سياسة اللامركزية وفتح المجال أمام البلديات لتحمل مسؤولياتها في تنمية مواردها المحلية، مثل الرسوم على السكن والعقار والنشاط المهني. وستمكن هذه السياسة البلديات التي تشكو دائما نقص الموارد من التكفل بمشاكلها المحلية، كما أنها ستفتح الباب أمام السلطات المحلية والمنتخبين المحليين ليتحملوا المسؤولية مثلما تتحملها السلطات المركزية؛ لأن معظم البلديات كلما سئلت عن استمرار المشاكل تذرعت بافتقارها إلى الوسائل المادية لحلها. فإذا أدمجنا المنتخبين المحليين والإدارة المحلية من أجل التعاون فيما بينهم مع فتح مجال تسيير الجباية المحلية لهم وباب الاجتهاد معا سوف يستطيعون -في نظري- التكفل بقسط كبير من المشاكل المطروحة عليهم. ويندرج هذا الإطار كذلك في سياسة الدولة المتفتحة على الديمقراطية...

**(السيد حمي لعروسي، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني، ينوب عن الرئيس).**

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد محمد مخانق. وأحيل الكلمة إلى السيد محمد فاروق زغبي، فليتفضل.

**السيد محمد فاروق زغبي:** شكرا السيد الرئيس، السادة أعضاء الحكومة والوفد المرافق لهم، زميلاتي، زملائي النواب، إخواني، أخواتي، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إن ما يتضمنه مشروع قانون المالية التكميلي هذا من إجراءات للإنعاش الاقتصادي يشكل -دون شك- خطوة هامة لتحسين الوضع الاجتماعي للمواطن والوضع الاقتصادي للبلاد، بشرط ثم بشرط أن تصل هذه التدابير وهذه الأموال الضخمة، التي يراد بها الإنعاش الاقتصادي، إلى أبعد منطقة في البلاد وإلى أبسط مواطن. هذا حتى يشعر هذا الأخير بأن ما يقرره القاضي الأول للبلاد وتجسده الحكومة يراد به -حقيقة- تحسين

السيد رئيس المجلس،  
السادة الوزراء،  
السادة إطارات الدولة،

أيها الزملاء والزميلات،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أبدأ بنقاط وردت في هذا المشروع. نشتم هذه الإجراءات المتمثلة أولا في معالجة ديون الفلاحين والصيادين في المادتين 36 و 35، وهي فرصة لإعطاء دفع لميداني الفلاحة والصيد البحري. كما نشتم تخفيض نسب التعريفية الجمركية من 45 إلى 40، وسيفتح هذا كذلك المجال لتنمية الصادرات والواردات. كما نشتم الإجراءات المتعلقة بالقيمة الإدارية للسلع المستوردة، والتي كانت تعتبر حاجزا كبيرا وغير قانوني في وجه التنمية، وإلغاء الرسم على القيمة المضافة على التجار الصغار بعد تبني صعوبة تطبيق هذا الإجراء عند مناقشتنا قانون المالية لسنة 2001 (من 80 إلى 15 أو 150، أنا أشك في هذا الرقم).

أما عن سلبيات هذا المشروع فتتمثل أولا وقبل كل شيء في ضرورة احترام هيئة التشريع، إذ كلما قدمت السلطة التنفيذية إلى المجلس الشعبي الوطني قوانين وصادق عليها -وقد اكتسبنا تجربة- رأينا هذه القوانين -في بعض الأحيان- لا تطبق.

ومن السلبيات أيضا الوضعية الحالية للبلديات، إذ لاحظنا على هذا المشروع وجود سياسة تهدف إلى تقليص موارد البلديات فبعد أن كانت هذه الأخيرة تستفيد الرسم على القيمة المضافة تحول هذا الرسم من صناديق البلديات إلى خزينة الدولة كما انخفض الرسم على النشاط المهني من 2,55% إلى 2% والدفع الجزافي من 6% إلى 5%. وتستهدف هذه التخفيضات -في حقيقة الأمر- رفع موارد البلديات حتى تستطيع التكفل بالشؤون المحلية والاستجابة لمتطلبات الوضع في المستوى المحلي. ويكمن الحل -في تصورنا- في

الشغل، لتشجيعه ونعرف المستثمر الحقيقي من مستثمر "الترابندو" والريح السهل.

4 - التخفيف من الرسم على العقار والعمل على ضريبة موحدة للترقية العقارية. وإذا كان مشروع هذا القانون -كما قلت- يشكل فرصة انطلاق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالأموال الضخمة المسخرة لإنجاز عملية ذات أهمية كبرى فنحن نتساءل، سيدي الرئيس، في نفس الوقت عن مصير بعض المشاريع الكبرى مثل المشروع الخاص بالتحويلات الكبرى للمياه من سد "إغيلدا و أراقن" إلى ولاية سطيف.

علما أن هذا المشروع يعالج مشكل نقص المياه الصالحة للشرب في جنوب هذه الولاية وشمالها ويسمح بسقي 40 ألف هكتار.

كما نلح على ضرورة إنجاز الشطر الثاني من الطريق المزدوج بين سطيف والعلمة (27 كلم) حيث أنجز منه 11 كلم بواسطة التمويل المحلي. لقد أصبح هذا الجزء من الطريق الوطني رقم 5 يشكل خطرا كبيرا ويتسبب في حوادث مرور مؤلمة بعدد كبير من الجرحى والموتى، حيث يبلغ المعدل 100 حالة وفاة في هذا المحور من الطريق الوطني رقم 5 العابر لولاية سطيف.

في النهاية وفيما يخص المادة 18 الخاصة بالصندوق الولائي لمبادرات الشبيبة والممارسات الرياضية، أسجل بارتياح ولو جزئي تفهم أعضاء اللجنة المشكورين وأتمنى الرجوع إلى ما كان معمولا به قبل التعديل الأخير الصادر في قانون المالية لسنة 2001. لقد كان قرارا -بكل صراحة- أثر سلبا في نشاط الشبيبة والممارسات الرياضية، ويخص الأمر أكثر من 600 رابطة جهوية تشمل 64 ألف ممارس وأكثر من 3800 جمعية تابعة لرابطة أنشطة الشباب وتضم أكثر من 540 ألف شاب و 4700 فوج من النشاط الاجتماعي التربوي وأكثر من 500 ألف ممارس في الجمعيات الرياضية.

ظروف معيشة المواطن في المدن والمناطق الريفية، التي أصبحت تعاني الكثير في مواجهة الحياة اليومية.

ومن بين الأهداف الكبرى لهذا البرنامج السهر على إحداث مناصب شغل جديدة لفائدة الشباب مع التخفيف التدريجي من أزمة البطالة التي وصلت -كما تعلمون سيدي الرئيس- إلى حد مخيف في بلادنا. في هذا المجال الحساس وزيادة على كل التدابير المتخذة بهذا الشأن، نتمنى مرة أخرى ألا يوظف المتقاعدون مكان هؤلاء الشباب. وعلى وزارة المالية أن تفكر أيضا في السبل التي تمكن من إنشاء منحة للبطالة لفائدة البطالين المتزوجين في المرحلة الأولى ثم تتسع للبطالين الآخرين.

وإذا كان مشروع هذا القانون يشكل نقطة أساسية في انطلاق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وإبراز ديناميكية جديدة في مجال الاستثمار المنتج والنشاط التجاري فعلينا، سيدي الرئيس، أن نبقى دائما في الاستماع إلى أهل الميدان ونفسح لهم المجال للمشاركة وإبداء الرأي.

ومن خلال اتصالاتنا بتجار ومستثمرين ومقاولين في ولاية سطيف، وهي كما تعلمون السيد الوزير قطب تجاري وصناعي هام، استخلصنا ما يأتي من شعور واقتراحات:

1 - إن التجار الصغار -دون شك- مرتاحون للتدابير الأخيرة الخاصة بتخفيض الرسم على القيمة المضافة ولكن يتمنون استمرار هذه المبادرات لتشمل عملية التخفيض من الجباية.

2 - بالنسبة إلى الضريبة على رقم الأعمال، يجب التفكير في ميكانزمات تحدد بدقة هذا الرقم وتتفادى العمليات الارتجالية في ضبطه.

3 - في مجال الاستثمار: السهر على التحديد الدقيق لكل الشروط الواجب توفرها في المستثمر الحقيقي الذي يوظف أمواله من أجل خلق الثروة وإحداث مناصب

القيمة الإدارية للجمارك وتعويضها برسم إضافي مؤقت أمل أن يختفي قريبا.

2 - خسائر الصرف: أرى أن تضع الحكومة معايير واضحة تتعين على ضوئها كيفية الاستفادة من التعويض عن الخسائر يسري على كل المتعاملين.

3 - صندوق ضمان القروض: لا بد من وضع قواعد شفافة تحدد شروط الاستفادة من القروض وتضمن الوفاء بالتسديد لحفظ المال العام من الابتزاز.

4 - إذا كانت الحكومة عازمة على معالجة ديون الفلاحين حالة بحالة فأمل أن تسدد مستحقات المنتجين منهم لبذور البطاطا المترتبة على التعاونيات الفلاحية المنحلة للبذور والشتائل، وأن تعمل على حماية المنتج الفلاحي الوطني الذي يغطي السوق الوطنية مثل البطاطا والطماطم بنوعيتها.

5 - نسجل عدم مواكبة المنظومة القانونية للتغيرات الكثيرة والسريعة التي عرفتتها الجزائر على أكثر من صعيد، والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها:

أ - واقع الضمان الاجتماعي حيث يزرع المواطن تحت وطأة الفاتورة المرهقة للكشوف الطبية والعمليات الجراحية ومختلف عمليات التطبيب والتحليل غير المعوضة أو المعوضة تعويضا بخسا.

ب - واقع العقار الذي يظل عقبة في وجه الاستثمار.

6 - اسمحوالي أن أتناول الوضعية المأساوية المتردية التي توجد عليها ولاية سكيكدة خاصة فهي:

أولا: فضاء واسع للمشاريع المعطلة وكأمثلة على ذلك ما يأتي:

أ - عدم إتمام أشغال محيط السقي التي شرع فيها منذ بداية الثمانينات.

ب - عدم إتمام المستشفى الجديد للولاية، وللعلم فإن المستشفى الحالي أصبح معرضا للانهدام إذ بني غداة

إذن يصبح التدعيم ضروريا أكثر في الوقت الذي لا تتعدى نسبة الممارسة للرياضة المدرسية اليوم (ممارسة اختيارية) 3٪ وتقل عن 4٪ في الوسط الجامعي وعن 1٪ بالنسبة إلى الرياضة والعمل مع 3/00 (ثلاثة في الألف) فيما يخص رياضة المعوقين. سوف توزع الأموال بصرامة أكثر وتوازن خاصة بعد الميكانيزمات الجديدة المفروضة من الوزارة الوصية. شكرا سيدي الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد فاروق، وأحيل الكلمة إلى السيد رايح مهري.

**السيد رايح مهري:** السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
السيد رئيس الحكومة،  
السادة الوزراء ومرافقيهم،  
السادة النواب،  
السادة رجال الإعلام،  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كم تمنيت أن تمر الأزمة بردا وسلاما على الشعب الجزائري وألا تلبث زمنا طويلا، ولكنها جاءت سريعة فاجعة مفرعة موجعة وأورثت الشعب آلاما ودموعا ودماء وخرابا وحطاما وجوعا وفقرا ويأسا من وعد لا يعقبه إلا وعد أو هن من الذي مضى. فهل شاء القدر ألا نخرج من أزمة إلا لندخل في أخرى؟ أسأل الله لطفه عسى أن يخفف برنامج الإنعاش الاقتصادي من وطأتها وحدة آثارها ومن الغبن الاجتماعي الذي طبع حياة شريحة واسعة من الشعب. وإذا كان مشروع قانون المالية التكميلي ما جاء إلا ليضع الإجراءات الكفيلة بإحداث الإنعاش الاقتصادي ودليلا على الإسراع في تطبيقه، لايفوتني هنا أن أؤمن فيه البعد الاجتماعي الذي تضمنه. كما لايفوتني أن أسجل الملاحظات الآتية:

1 - أبارك ارتفاع السعر المرجعي لبرميل النفط الخام إلى 22 دولارا، وهو السعر الذي اقترحه النواب سابقا. كما أبارك إعفاء تجار التجزئة الخاضعين للنظام الجزافي من الرسم على القيمة المضافة المحدد بنسبة 7٪ وإلغاء

ثامنا: لقد برمجت المقابلة الرياضية بين شبيبة سكيكدة واتحاد العاصمة في ثالث يوم من امتحان شهادة...

#### السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد رايح مهري.

وقبل إحالة الكلمة إلى المتدخل الموالي، السادة الوزراء، زملائي، زميلاتي، أود أن أرحب باسمكم جميعا بالوفد الممثل للاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية (تصفيق) الذي يضم شبابا من مختلف ولايات الوطن جاؤوا للتعرف على مؤسستنا التشريعية من خلال حضورهم معنا هذه الجلسة المخصصة لمواصلة النقاش حول قانون المالية التكميلي لسنة 2001. فباسمكم جميعا نقول لهم: أهلا وسهلا ومرحبا.

وأحيل الكلمة إلى السيد صالح بوشارب، فليتفضل مشكورا.

**السيد محمد صالح بوشارب:** بسم الله الرحمن الرحيم،  
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،  
السيد الرئيس،  
السادة الوزراء،  
السادة والسيدات النواب،  
السادة والسيدات الحضور،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بالرغم من التحسن الملحوظ في اليسر المالي الذي لم يسبق له مثيل -على الأقل خلال هذه العشرية- ومؤشرات كثيرة منها:

- بلوغ نسبة نمو الناتج الداخلي الإجمالي 2,6٪.

- تحقيق فائض إجمالي في الميزان التجاري قدره 11,14 مليار دولار نهاية سنة 2000.

- بقاء سعر النفط في مستوى 28,7 دولارا للبرميل خلال سنة 2000، الأمر الذي سمح بإعادة تشكيل احتياطات الصرف التي بلغت 11,9 مليار دولار،

- انخفاض حجم الديون الخارجية من 28,315 مليار دولار سنة 1999 إلى 25,261 مليار دولار سنة 2000،

دخول المستعمر الفرنسي إلى الولاية، بالإضافة إلى كونه لم يعد قادرا على استيعاب عدد المرضى المتزايد باطراد.

ج - تعطل أشغال التهيئة لجل المفاوز الاجتماعية والترقوية إن لم أقل كلها على مستوى الولاية.

ثانيا: تعاني الولاية ظاهرة التلوث خاصة على مستوى مدينة سكيكدة لغياب معالجة نواتج الاحتراق وكذا دائرة عزابة القديمة حيث يوجد بها مصنعان أحدهما للزئبق والآخر للإسمنت، وقد أصبح هذا الأخير خطرا داهما على الأراضي الخصبة ببني عزوز حيث لم يستفد من المصافي.

ثالثا: تزرع الولاية تحت وطأة البطالة ويكفييني دليلا على ذلك أن نسبتها بدائرة القل القديمة تفوق 65٪.

رابعا: تستغيث الولاية من انتشار ظاهرة الأكواخ القصدية حيث أنها حطمت الأرقام القياسية. وأكبر دليل على ما أقول وجود 4400 كوخ بمدينة سكيكدة وحدها حيث يعيش ما يقارب (5/1) خمس سكان المدينة في أوضاع أسوأ من الأوضاع التي اشتهرت بها غيتوهات السود أيام التمييز العنصري بجنوب إفريقيا.

خامسا: تعرف مدينة سكيكدة نقصا في الماء الشروب بسبب تحويل الماء المعالج الصالح للشرب إلى مصنع التكرير على حساب سكان المدينة دون محاولة استغلال الماء الذي تتوفر عليه المنطقة الصناعية.

سادسا: تعاني المنطقة الغربية لدائرة القل القديمة عزلة كبيرة، سواء من حيث تدهور الطرقات أو من حيث قلة شبكة الخطوط الهاتفية.

سابعا: ينتظر سكان الولاية ترقية المركز الجامعي إلى جامعة بعد أن توفرت فيه جميع الشروط المادية والبشرية.

ما ورد في المادة 16 من تسوية في الرسم الداخلي على الاستهلاك بين الألبسة الرثة والسيارات الفخمة المستوردة فأراه غير عادل. إن الألبسة الرثة، المعروفة باسم "الشفون" أو "البالة" في الأوساط الشعبية، تعني شرائح واسعة من المجتمع وجدت ضالتها فيها حتى أيام العيد بسبب أثمانها البخسة مقارنة بالجديد من الألبسة. فلا يعقل أن تساوى سيارة من نوع 4×4 مثل "باجيرو" بالألبسة الرثة في نسبة 20٪ المحددة لهذه الأخيرة. هذا لايحقق العدل في هذه المسألة ما دامت هذه الألبسة من المسائل المتعلقة بشرائح واسعة من المجتمع.

كما أثنى تعديل اللجنة نسبة الرسم المقترحة على البن من 20٪ إلى 10٪ لأنه من المواد ذات الاستهلاك الواسع.

وإذا كان ما ورد في المادة 25، من إعفاء من جميع الحقوق والرسم للكتب والمراجع المستوردة الموجهة إلى البيع في إطار تنظيم معرض الكتاب، يشجع -بالفعل- على تنظيم هذا النوع من المعارض ويجنب المعارضين المشاكل التي واجهوها السنة الفارطة من جراء الرسوم التي كانت سببا في حجز كتب العديد منهم فإنني لا أراه كافيا للحفز على بيع الكتب خارج المعارض بأسعار منخفضة. وبمعنى آخر ينبغي ألا يكون الإعفاء أثناء المعارض استثناء بل أرى أن يكون دائما، وهذا لتنشيط الساحة الثقافية وتمكين كل شرائح المجتمع من اقتناء الكتب بأثمان تراعي الوضع الاجتماعي، الذي دفع بالكثير إلى تحويل مكتباتهم إلى مطاعم "البتزا". وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا السيد صالح بوشارب، وأحيل الكلمة إلى السيد مالك سدالي.

**السيد مالك سدالي:** سيدي الرئيس، السادة أعضاء الحكومة والوفد المرافق لكم، زميلاتي، زملائي النواب، معشر الصحفيين،

- ارتفاع حجم الصادرات خارج المحروقات من 410 ملايين دولار سنة 1999 إلى 630 مليون دولار سنة 2000، هذا التحسن الملحوظ في اليسر المالي لم يقابله تحسن في الوضع الاجتماعي ولم يجد له المواطن أثرا إيجابيا على حياته اليومية حتى الآن.

ويتميز هذا الوضع الاجتماعي بما يأتي:

1 - انتشار واسع للفقر بسبب البطالة والتسريح العشوائي للعمال وضعف القدرة الشرائية، الأمر الذي أدى إلى انتشار الآفات الاجتماعية والانحرافات السلوكية في أوساط الشباب إلى درجة لجوء جزائريين وجزائريات إلى القمامة لكسب القوت، بل إن شبابا جعلوا من عمليات النبش في القمامة العمومية عملهم اليومي حيث يسترجعون بعض المواد التي يعيدون بيعها لضمان قوت يومهم. وهذه هي يوميات شباب البركة الزرقاء بولاية عنابة حيث يقضون يومهم وسط القمامة وليلهم تحت القصدير بين أسراب الناموس والروائح الكريهة.

2 - توسع الاقتصاد غير الرسمي الذي يدر أموالا طائلة على أصحابه دون أن تستفيد خزينة الدولة من ذلك، فيؤدي هذا إلى التشجيع على التهرب الجبائي.

وفي هذا الإطار أثنى ما جاء في المادة 10 من المشروع، التي تهدف إلى مكافحة التهرب الجبائي عن طريق وكالات السجلات التجارية الوهمية.

كما أثنى ما جاء في المادة 10 من إجراء في حق صغار التجار بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة الذي كان محل احتجاجات كثيرة على مستوى القطر ووضع مديريات الضرائب في حرج كبير. هذا إجراء سيصب في اتجاه تهدئة الجبهة الاجتماعية.

كما أعتبر أن ما جاء في المادة 3 من المشروع، من إعفاء من الدفع الجزافي لتعويضات التأمين على البطالة ومنح التقاعد المسبق والمعاشات بصفة عامة، سيخفف -جزئيا- من معاناة المتقاعدين على وجه الخصوص. أما

رابعا: التهرب الضريبي: لقد نصت كل برامج الحكومات وقوانين المالية على التهرب الضريبي، ولكن إلى يومنا هذا لم يوجد له أي حل لأن هذا التهرب تتسبب فيه الشركات الكبيرة التي تستولي على الصادرات والواردات، ومن وراء كل شركة جنرال كما نعلم. لذلك ليست لدينا الشجاعة لمس هذا القطاع والحديث عن التهرب الضريبي.

خامسا: حصيد قانون 91 بالنسبة إلى المحروقات: لقد تكلمنا مرارا وتكرارا وقلنا إن حقولنا البترولية قد بيعت وبعد سنوات ستفقد الجزائر سيادتها الوطنية، ولكن إلى يومنا هذا لم تجب أية حكومة عن ذلك كما لم تكذب أية حكومة كل ما ورد في تدخلاتنا. ونتساءل اليوم: ما مصير ملايين الدولارات التي حصلت من هذه العملية؟ كما نتساءل، إذا تكلمنا عن حصيد الموتى والجرحى لعشر سنوات من الحرب، ما هي الحصيد المالية لهذه السنوات العشر؟ قد نعلم اليوم أن ما صرفناه في هذه الحرب الأهلية يساوي حجم الديون الخارجية.

ولكن، إخواني، أخواتي، ما هو دور المجلس الشعبي الوطني اليوم؟ عوض أن يراقب سياسة الحكومة في الميدان، هذا المجلس الناتج عن التزوير هل يمكنه أن يلعب دوره؟ فقد رأيناها يساند قانون المحروقات وقانون العقوبات وكل القوانين القمعية وهذه الترسانة التي سوف تأتي فيما بعد، و عوض مراقبة سير الحكومة ونشاطها جاء اليوم دور جبهة القوى الاشتراكية (الأفافاس) وحسين آيت أحمد ليطلب بعض النواب بحل جبهة القوى الاشتراكية وسحب الجنسية الجزائرية من حسين آيت أحمد وهو رمز من رموز الجزائر المستقلة. والغريب في الأمر أن هذا صدر من نائب...

**السيد رئيس الجلسة:** الأخ مالك، الرجاء الرجوع إلى موضوع النقاش، شكرا... أنت لا تتحدث في الموضوع...

إذن تسحب الكلمة من السيد مالك سدالي...

ضيوفنا الكرام،  
السلام عليكم.

يعتبر قانون المالية وثيقة أساسية في تجسيد برنامج الحكومة ميدانيا، ولكن الإجراءات التي وردت في مشروع هذا القانون تعتبر ظرفية في غياب الاستثمار المنتج الذي لا يمكن أن يكون دون استرجاع السلم المدني والاستقرار السياسي، فقد عرفنا حكومة كل ستة أشهر ورئيسا كل سنتين. إن هذا الاستقرار يمر حتما عبر "دمقرطة" الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وسينصب تدخلنا على ست نقاط أساسية:

أولا: ديون البلديات: لقد طلبنا من الحكومة منذ سنة 1998 أن تتدخل لمسح هذه الديون، ولكنها -مع الأسف- رفضت آنذاك حتى الاعتراف بها. وها نحن بعد أربع سنوات نتكلم عن ديون البلديات. ولقد أدى ذلك إلى قطع التموين خاصة عن البلديات التي تسييرها المعارضة، وكان ذلك من شركات وطنية وخاصة فيما يخص الوقود والكهرباء والماء... الخ.

ثانيا: المخططات الإنمائية البلدية: تعاني البلديات اليوم مشاكل كثيرة أمام انعدام النمو. وقد كانت تطلب، لمعالجة المشاكل المحلية في المخططات الإنمائية، مشاريع عديدة ولكنها -مع الأسف- لا تتحصل إلا على قدر ضئيل جدا (مشروع أو مشروعان بمبلغ 200 أو 300 مليون سنتيم سنويا). فكيف يمكن هذه البلديات أن تحل مشاكل المواطنين؟

ثالثا: الصندوق المشترك للجماعات المحلية: إن هذا الصندوق خاص بتمويل مساعدة البلديات، ولكن بعد هذه العشر (10) سنوات التي عشناها فقد وجه إلى تمويل الحرس البلدي والدفاع الذاتي. إن حوالي 40% من ميزانية الولايات توجه إلى هذا المجال. وبذلك، كيف نحل مشاكل المواطنين؟

الإخوة، أن أدرج في تدخلتي هذا بعض العناصر لمجمل العمليات الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية.

يعلم الكل أن الجزائر انتهجت اقتصاد السوق، والسؤال المطروح، السيد الوزير، هو: هل نريد من وراء اعتماد سياسة اقتصاد السوق في الجزائر إقامة جهاز اقتصادي مبني على الإنتاج أم جهازا مبنيًا على الاستهلاك؟ والملاحظ حاليا، سيدي الوزير، هو تكريس الطابع الاستهلاكي لمجمل العمليات الاقتصادية وذلك من خلال تشجيع الاستثمار في مجالات مرتبطة بالاستهلاك الغذائي المباشر ونشاطات لا تحقق قيمة إضافية كبيرة للاقتصاد، كما أنها لا تمثل معدلات هيكلية فعالة للمنظومة الاقتصادية. والملاحظ أيضا أن كثيرا من هذه النشاطات لا تعتمد على الإنتاج الفعلي، بل تقوم على الممارسات التجارية وعمليات السمسة والمضاربة الطفيلية.

ونعلم كلنا أن الغاية من الاقتصاد هي ترقية الإنسان ورفاهيته، لكن ما حدث في الجزائر هو العكس فعلى الرغم من أنها تملك قدرات هائلة، من أراض وبيئة وثروات وطاقت بشرية وإمكانيات مالية كبيرة إضافة إلى الرصيد المعنوي المتمثل في كفاح الشعب لنيل الاستقلال وحجم التضحيات التي قدمها في سبيل ذلك، فهي دون جدوى.

إن الوفاء لقيم نوفمبر وذاكرة الشهداء يتطلب عمل الجميع على خلق تفكير جديد في مقومات وأهداف ومؤسسات التنمية الشاملة، وتجنييد كل الطاقات المادية والبشرية لتحقيق ذلك.

إن الشباب هو رهان المستقبل في الألفية الجديدة. وهذا الرهان يفرض التزامات على الدولة تستجيب لطموحات وآفاق وتؤطر الجهود والتفكير في اتجاه إنجاز سياسة راشدة تتطلع إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

يعيش الشباب اليوم في تيه وقد سيطر عليه الإحساس

أرجو احترام الجلسة والزملاء من فضلك... (ضوءاً)...

السيد مالك سدالي، لقد سحبت منك الكلمة لأنك خرجت عن الموضوع وليس هذا هو موضوع النقاش...

باسمكم جميعا نتأسف لهذا التصرف الصادر عن بعض الزملاء، ومن المفروض أن يحترموا زملاءهم في هذا المجلس الموقر. وبالنظر إلى خروج السيد مالك سدالي عن الموضوع، تسحب منه الكلمة وتحال إلى السيد الحبيب فيدوم، فليتفضل مشكورا.

**السيد الحبيب فيدوم:** شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس، أطلب ألا يحسب علي الوقت الضائع. سيدي الرئيس،

السيد ممثل الحكومة والمرافقين له، السيدات والسادة الحضور،

نسجل في البداية ارتياحنا بشأن البرنامج الرئاسي للإنعاش الاقتصادي، ونتمنى أن يلقي النجاح والتوفيق.

وفي هذا الإطار، نبدي ارتياحنا أيضا لما ورد في مشروع قانون المالية التكميلي؛ لأنه لأول مرة يحاول الخروج عن أطره التقليدية المعهودة، وهي الزيادة في بعض الضرائب على بعض المواد المعروفة، فقد أدرج آليات وإجراءات من شأنها تأسيس قاعدة سليمة للإنعاش الاقتصادي وضبط توازنات الميزانية. هذا إضافة إلى الاهتمام بقطاعات ذات أهمية حيوية كالتنمية المحلية والفلاحة والأشغال الأساسية والسكن وغيرها من القطاعات التي تعد بمثابة القاطرة التي تجر مختلف الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

وإذا لم يلق الإرادة الصادقة والنزهة الحتمية من سوء التسيير ولم يلق الإطار الكفء للتحكم في تنفيذه فإن مآله -لاريب- سيكون في غير اتجاه تطلعات السلطات العمومية والمواطنين، وسيكون -دون شك- عنصرا جديدا للإحباط وفقدان الثقة لا قدر الله. واسمحوا لي، أيها

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الحبيب فيدوم. لقد أعطيته ثلاثين دقيقة واكتفى بثلاثين ثانية. وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى بن محمد، فيلتفضل مشكورا.

**السيد مصطفى بن محمد:** شكرا.

سيدي الرئيس،

السيد وزير المالية،

السادة والسيدات النواب،

السادة الضيوف،

السلام عليكم.

نعلم كلنا أن ميزانية الدولة ليست قضية تقنية بل قضية سياسية، ومن المعقول أن يأخذ المسير بعين الاعتبار الماضي والحاضر ولكننا نلاحظ على هذا المشروع -دائما- هروبا إلى الأمام وسياسة النعامة.

يبدو أننا لا نستمع بعضنا إلى البعض، فمنذ عشر سنوات بالتقريب ونحن ننادي في حزب العمال بمشاوراة لحل الأزمات ولكن -مع الأسف- لم ترد السلطات بالتالي هل تستطيع الحكومة اليوم أن تقدم لنا الخسائر البشرية أو أن تتحدث عن الخسائر المادية؟

لقد قدم لنا الآن السيد الوزير مشروعا يقول إنه سيعطي لنا دفعا اقتصاديا جديدا، ولكننا نلاحظ أن هذا المشروع مسجل مباشرة في إطار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والاتحاد الأوروبي. وسيكون بتطبيق هذه السياسة إلغاء الرسوم الجمركية وتقوية اقتصاد "البازار" من جهة، ومن جهة أخرى تفكيك الاقتصاد الوطني. كل هذا باسم: الشمولية والعولمة واقتصاد السوق.

فلتذكر لنا، السيد الوزير، أمثلة نجحت فيها هذه الفلسفة؟ لقد نجحت حقيقة فالفقراء يزدادون فقرا والأغنياء يزدادون غنى. هذه هي الشمولية، ونحن نطلع على ذلك كل يوم في الجرائد والتلفزة. إننا ما نزال مستمرين في سياسة حوصلة القطاعات الإستراتيجية، ولكن الحكومة زيادة على ذلك مستعدة لدعم بعض

بالفشل الاجتماعي، مما أثر سلبا على توازنه النفسي وجعله عرضة للإحباط. وهذا خطر على انسجام المجتمع ووحدته، إذا لم يتم إدراكه.

ولامجال في هذا الإطار لمكافحة مظاهر الإقصاء والتهميش الاجتماعيين وكل الآفات الاجتماعية إلا بتثمين العمل كقاعدة أساسية لأية نهضة تنموية. وعليه فإن التركيز كل التركيز يجب أن ينصب إلى تكييف الاقتصاد ليكون مصدر توفير العمل باعتباره قوة إنتاج ونمو اقتصادي متواصل من جهة، ومن جهة أخرى يمثل قدرة استهلاك للمنتوج الاقتصادي وأداة فعالة للاندماج الاجتماعي للفرد.

وبخصوص ترقية الاستثمار، قدمت حكومة واحدة من أربع حكومات عرفناها هنا حصيلتها للبرلمان والأرقام التي أعطيت لنا عن ترقية الاستثمار في هذه الحصيلة نهاية سنة 1998 أعلنت اعتماد 15000 مشروع منها 224 مشروعا بشراكة مع الأجانب بقيمة إجمالية قدرها 1692 مليار دينار جزائري و28,2 مليار دولار، وينتظر أن توفر 822.000 منصب عمل. وفي هذا الصدد نقول إننا لم نلاحظ المشاريع المجسدة في أرض الواقع وإذا وجدت فهي قليلة ولا ترقى تماما إلى الأرقام المذكورة.

أما عن حماية الإنتاج فإن الملاحظ هو...

**السيد رئيس الجلسة:** أرجو من المصالح التقنية إضافة 30 دقيقة بل ثانية للسيد الحبيب فيدوم.

**السيد الحبيب فيدوم (يوصل):** لا بأس بذلك أنا أقبلها. إن الملاحظ هو انعدام سياسة فعالة في هذا الإطار، إذ اقتصر الأمر على بعض الإجراءات والتدابير المتعلقة بالضرائب والحقوق الجمركية بقيت دون مستوى متطلبات وضع سياسة شاملة لترقية الإنتاج الوطني وتشجيعه وتمكينه من القدرة التنافسية، خاصة مع فائض الاستيراد الذي غمر السوق المحلية دون أن يخضع لقيود فعالة...

السيد الرئيس،  
السادة الوزراء،  
السيدات والسادة الحضور،

أشكر في البداية اللجنة الموقرة على الجهود التي بذلتها في دراسة المشروع. وأثنى كل التدابير الهادفة إلى تخفيف الضغط الجبائي وتشجيع الاستثمار، ومنها -خاصة- الإجراءات المتعلقة بالفلاحين وبإعفاء التجار الصغار من الرسم على القيمة المضافة وتخفيض رسوم أخرى.

السيد الرئيس،  
عن محاور هذا المشروع أ طرح بعض الانشغالات ومنها:  
أولاً: الفلاحة والري:

إن الإجراء الخاص بمعالجة ديون الفلاحين إجراء مهم جداً. وهو من الإجراءات المساعدة -فعلاً- على توفير الظروف الملائمة للتنمية الفلاحية، والمساهمة أيضاً في الحد من الضغوط الحقيقية على صغار الفلاحين.

غير أننا نلح هنا على ضرورة معالجة هذه القضية حالة بحالة حتى لا تذهب الأموال المخصصة لهذه العملية إلى جهات وأشخاص لاعلاقة لهم بالقطاع.

وفي مجال الفلاحة وتنميتها، فإن جهد الدولة يجب أن ينصب -أولاً- على الأراضي الخصبة بهدف توسيع مساحاتها المسقية ورد الاعتبار إلى محيطاتها التي تتطلب اهتماماً خاصاً لاستغلالها الاستغلال الأمثل، فأراضي سهل "ميناء" ومحيط الشلف السفلي المعروفة بخصوبتها في حاجة إلى عناية أكبر لتوسيع مساحاتها المسقية وذلك باعتماد المشاريع الخاصة بإنجاز شبكة القنوات الثانوية.

إن ولاية غليزان تتوفر على ثلاثة سدود مهمة ورغم ذلك فإن الأراضي المسقية لا تتجاوز سبعة (7) آلاف هكتار من مساحة الأراضي القابلة للسقي التي تقدر بحوالي ثلاثين (30) ألف هكتار.

الشركات كالموانئ والمطارات وصناعة الحديد حتى تسهل عملية تسريح العمال لتببيعها بعد ذلك بالدينار الرمزي.

فيما يخص تسريح العمال وارتفاع البطالة، لقد تكلم السيد الوزير عن إحداث مناصب شغل في المستقبل وأنا أتساءل: أي شغل هذا؟ هل هو عمل الشاب الحامل للشهادات اليوم تسع (9) ساعات في اليوم طيلة الأسبوع مقابل مبلغ 2800 دينار؟ هل عمل مهندس مقابل مبلغ 5500 دينار شهرياً يعتبر منصب شغل؟

فليتقاضوا على الأقل 8000 دج. وللعلم فإننا طالبنا -دائماً وليس من اليوم- وما نزال نطالب بأن يتقاضى العامل شهرياً مبلغ 15.000 دينار على الأقل.

هناك من أدهشته انتفاضة الشباب وتساءل عن أسبابها، ولكننا الآن نعلم أسبابها وهذا المشروع لا يحل المشاكل. ففيما يخص الميزانية المخصصة لقطاع الصحة -مثلاً- هل يمكنها أن تكفي الاستعجلات فقط؟ وهل الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي أول الابتدائي أو المتوسط كافية؟ سيحدث ما سيحدث في شهري أكتوبر ونوفمبر خاصة مع نجاح نسبة لا بأس بها - والحمد لله- من التلاميذ في شهادة البكالوريا مقارنة بالسنوات الماضية، وهذا إضافة إلى الدورة الثانية في سبتمبر. وعليه، ماذا سنفعل بهؤلاء؟ وهل من مشروع؟

في الأخير، نحن في حزب العمال نرفض جملة وتفصيلاً هذا المشروع الذي ليس في صالح مطالب الشعب.

والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكراً السيد مصطفى بن محمد، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد مفلح، فليتكلم مشكوراً.

**السيد محمد مفلح:** بسم الله الرحمن الرحيم.

خارج الولاية. ولقد نبهنا إلى هذا الوضع. ولضمان الحد الأدنى من التغطية الصحية، نطالب بالتعاون على الأقل بين مستشفى غليزان والمستشفيات الجامعية.

وبهذا أنهى تدخله، وشكرا سيدي الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد محمد مفلح، وأحيل الكلمة إلى السيد خالد جنان، فليفضل مشكورا.

**السيد خالد جنان:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله.

سيدي الرئيس،  
معالي الوزراء والوفد المرافق لهم،  
الوفد الممثل للشبيبة،  
السيدات والسادة النواب،  
السلام عليكم جميعا ورحمة الله.

قبل أن أعرض بعض الملاحظات على مضمون مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2001 المعروف علينا للمناقشة، أعرج على الأرقام التي لم يضبط موضوعها فكل جهة تدلي بأرقامها. فما تعتبره جهة أرقاما صحيحة تدحضه جهة أخرى، فللمؤسسة الاقتصادية أرقامها وللوصاية أرقامها وللنقابة أرقامها وللمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أرقامه وللحكومة الماضية أرقامها وللحكومة الحالية أرقامها وهكذا...

إذن قبل إبداء ملاحظاتي، اسمحوا لي، سيدي الوزير، أن أطرح السؤال القديم الجديد الآتي: متى تلجأ السلطات إلى التفكير الجيد في البحث عن الاهتمام بقطاعات اقتصادية غير المحروقات لبعث عجلة التنمية الاقتصادية؟ حتى ولو أغير قطاعا الفلاحة والصيد البحري بعض الاهتمام والذي نخشى أن يكون اهتماما ظرفيا.

وهنا أشير إلى الاهتمام أو إلى شبه الاهتمام الذي أعطي

السيد الرئيس،  
كيف نهمل هكذا ثروة هائلة ستمكن الدولة من توفير القيمة المضافة ومناصب العمل؟

السيد الرئيس،  
أشير إلى خطورة الملوحة التي ستكتسح جل الأراضي الخصبة إذا لم تسارع الدولة إلى وقف زحفها بمشاريع تخصص لمحاربة هذه الظاهرة المنتشرة بأراضي "مينا" خاصة.

ثانيا: التعليم العالي: فيما يتعلق بتوسيع القدرات البيداغوجية - كما جاء في المشروع - فإننا نتساءل عن قضية التأخر في فتح مركز جامعة التكوين المتواصل بغليزان، وهذا رغم الأعداد الغفيرة من طلبة غليزان الذين يتابعون دراستهم بمركز مستغانم. لهذا نريد تكفلا بهذه القضية وحلا لها.

ثالثا: الثقافة: فيما يخص ما ورد في هذا المشروع وما يتعلق خاصة بالإجراءات المتنوعة، فقد أدرجت المؤلفات المستوردة في إطار المعارض الدولية ضمن إجراء الإعفاء من الحقوق والرسوم ولكن - في رأيي - هذا الإجراء لا يساهم أبدا في تحقيق الهدف المرجو وهو جعل الكتاب في متناول القارئ وبسعر مقبول، ذلك أن إنتاج الكتاب في الجزائر يخضع لضغط جبائي كبير ومن واجب الدولة اليوم حماية الثقافة الوطنية وعنصرها الأساسي، وهو الكتاب المنشور ببلادنا، وذلك بواسطة تخفيض الأعباء الجبائية عليه وإعفاء مواد صناعته من الرسوم والحقوق الجمركية.

رابعا: المنشآت السككية: نلفت الانتباه إلى أهمية خط غليزان-تيسارت الذي لم يقترح اعتماده ضمن هذا المشروع.

خامسا: الصحة: يواجه سكان غليزان نقصا كبيرا في مجال التغطية الصحية المتخصصة، فالفئات المحرومة عاجزة اليوم عن العلاج في العيادات الخاصة الموجودة

سواء في ولايتي تلمسان - ولاداعي إلى التفصيل - أو في الولايات الأخرى، كلها واحدة فالكل في الهم سواء.

سيدي الوزير،

يبقى برنامج الإنعاش الاقتصادي قليل الجدوى إن لم يتم السهر الجدي على احترام آجال إنجاز المشاريع من جهة ومن جهة أخرى المتابعة المستمرة من المصالح المعنية لمختلف مراحل الإنجاز طبقا للمقاييس المتفق عليها.

وفيما يأتي بعض الملاحظات على بعض مواد المشروع:

1 - تخفيض الدفع الجزافي من نسبة 6٪ إلى نسبة 5٪: يعتبر هذا التخفيض عديم الأثر لأن هذه الضريبة، كونها مرتبطة بأعباء الأجور مضافة إلى الأعباء الاجتماعية، مدفوعة من المؤسسات. وعليه نحبذ أن يكون هذا الدفع الجزافي رمزيا.

2 - الرسم على النشاط المهني:

إن تخفيف هذا العبء الجبائي بنسبة - 0,55٪ غير معبر تماما عن الهدف المقصود، ثم إنه يستحسن إعادة النظر في النسبة الموجهة إلى البلديات والتي تبلغ حاليا 1,2٪ لكون مداخل أغلب البلديات ضعيفة.

3 - الرسم على القيمة المضافة:

نعتقد أن إخضاع التجار الصغار له (7٪) هو بمثابة تفسير سيء للمبادئ الأساسية لهذا الرسم بالتالي وضع هذه الشريحة في غبن غير لائق. وإلغاء هذا الرسم لا يعدو أن يكون من باب رد المظالم إلى أهلها.

4 - التهرب الضريبي (المادة 10):

حتى وإن استحسننا مضمون هذه المادة التي تدخل في إطار مكافحة التهرب الجبائي فإن الأمر يبقى مطروحا بالحاح حيث تقتضي الوضعية الحالية البحث عن كل الوسائل القانونية الممكن تطبيقها لاجتثاث هذه الظاهرة.

في الأخير أختتم كلامي، سيدي الوزير، بقول: تبعاً

قطاع الصيد البحري وأتمن رفع الرسم عن وقود "زيت الغاز" المستعمل من مجهزي سفن الصيد، ولطالما نادينا بذلك.

لقد أكدتم البارحة، السيد الوزير، في عرضكم أن الدافع الأساسي إلى الإتيان بمشروع قانون المالية التكميلي هذا هو تسطير برنامج الإنعاش الاقتصادي، ونحن نقول لو لم يعرف سوق النفط انتعاشا واستقرارا في الأسعار في العامين الماضيين لما خرج هذا البرنامج إلى حيز الوجود.

وعليه تبقى الخطورة قائمة في ديمومة اعتمادنا على النفط فقط.

ينبغي - في رأينا - أن يركز برنامج الإنعاش الاقتصادي هذا على الاستثمار المنشىء لمناصب العمل وأنلجأ ثانية إلى ارتكاب خطأ إنشاء المشاريع العملاقة أو عمليات الاستيراد المفرط للبضائع الاستهلاكية.

فقد بينت التجارب لدى غيرنا أن المشاريع المتصلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سهلة التحكم فيها من حيث التسيير والاستغلال ومنتجة بطريقة منتظمة للسلع والبضائع.

فيما يخص قطاع السياحة والصناعة التقليدية، الذي إن اعتني به - كما هو الحال عند جيراننا - فسيساهم - بلا شك - في دفع عجلة التنمية، فإذا لم تهتموا بالسياحة في الشمال لأسباب تعلمونها أنتم فولوا وجوهكم نحو جنوبنا الكبير واعطوا السياحة الصحراوية حقها. والبرنامج في شقه الموجه إلى التنمية المحلية ينبغي أن يراعي التوازن الجهوي في هذه التنمية لا اعتقادنا أنه عامل وقائي من أي اهتزازات اجتماعية محتملة - ويعلم الجميع ما عاشته بلادنا مؤخرا - كما يهدف - أساسا - إلى تدعيم الاستقرار الاجتماعي، بل حتى على المستوى المحلي لا تغفلوا إعطاء الريف حقه في التنمية، فمشاكل العالم الريفي،

سيدي الرئيس،  
إننا نرفض الممارسات السابقة التي تغيب فيها الشفافية ويسود التلاعب بالأموال العمومية في غياب الرقابة الفعالة والإجراءات الردعية، مثل ولاية معسكر فيما عرفته من أزمة جاءت لأجلها لجان تفتيش متعددة دون أن نعرف نتائجها إلى حد الآن.

السيد الرئيس،  
إننا نحذر من أن تستهلك الدراسات وحدها كل المبالغ المرصودة لإثراء بعض مكاتب الدراسات أو أن توجه إلى استيراد بعض الكماليات.

أما فيما يخص مجال الشراكة، فينبغي أن يعطى الأولوية للمستثمرين الجزائريون الذين أثبتوا إمكانياتهم في هذا الميدان.

فيما يتعلق بالبنوك، لقد شخصتم عللها وبينتم ماتعانيه من نقائص وما تخضع له من عراقيل، ولكن الحلول العملية ماتزال بعيدة. فمتى تكون البنوك تنافسية وتلعب دورها في الإنعاش الاقتصادي؟

سيدي الرئيس،  
لقد حان الوقت لتوضيح المهام الحقيقية والفعالية للسيد مدير الخزينة بالولاية، أين تبدأ؟ وأين تنتهي؟ وعم هو مسؤول عنه؟ ونفس الشيء بالنسبة إلى المراقب المالي. وهنا ما يزال عمال المراقبة ينتظرون ما وعدتهم به بالنسبة إلى المسؤولين عن قضية "FRC". كما حان الوقت بل نحن متأخرون كثيرا في الاعتناء بإدارة الضرائب من حيث التجهيز والمعلوماتية، إذا كنا -فعلا- نريد أن تكون إدارتنا في مستوى الحدث وتعود على البلاد بالفائدة، مع تخصيص الموظفين في كل أنواع الجباية.

السيد الرئيس، ما لفت انتباهي هذه السنة، والجزائر قد عرفت إنتاجا فلاحيا لم يكن متوقعا بلغ أكثر من 10٪، أن مشكلة ظهرت عند تسليم المحاصيل الزراعية لدى الديوان الجزائري المهني للحبوب حيث بدأ في رفض

للتحولات التي عاشتها البلاد سيما من الناحية الاقتصادية، لقد برزت في المجتمع شريحة قليلة العدد صاحبة المال والثروة.

وسعيا إلى الحفاظ على التماسك الاجتماعي وإرساء عدالة اجتماعية حققة، فقد آن الأوان للتفكير في إيجاد ما يسمى الضريبة على الثروات الضخمة لاعلى العلامات الخارجية للثروة فهناك فرق بينهما. ولكن مثل هذا الموضوع يقتضي ويتطلب -في رأينا- دراسة عميقة ومستفيضة غير مستعجلة حتى نصل في الأخير إلى توزيع عادل وبالسوية للأعباء. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد خالد جنان، وأحيل الكلمة إلى السيد جلالى بوسيف فليتنفضل.

**السيد جلالى بوسيف:** شكرا سيدي الرئيس،  
السادة الوزراء،  
زميلاتي، زملائي النواب،  
السلام عليكم.

إن هذا المشروع ليس مشروع قانون المالية التكميلي -في نظري- بل هو عرض لبعض مجالات برنامج الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي يشمل مختلف مجالات التنمية لجميع القطاعات. ولكن بعد اطلاعنا على الخطوط العريضة لمخطط الإنعاش الاقتصادي لم نجد فيه مكان ولايتنا، ومع ذلك يبقى السؤال مطروحا عن هذا البرنامج: ماهي أهدافه؟ هل سيأتي من أجل إعطاء دفع للآلة الاقتصادية أم لاقتراح ميزانية لبرامج محددة؟

وهل تمت استشارة المسؤولين المحليين ومراعاة احتياجات المواطنين أم وضع بطريقة فوقية بيروقراطية؟ وهل هذا البرنامج بديل البرامج الأخرى المألوفة (البرامج الخاصة للتنمية والبرامج القطاعية)؟ وما علاقته ببرنامج الجنوب والبرنامج الأخير للولايات الثلاث عشرة (13)؟ ألا يطرح ذلك مشكلة من حيث المتابعة والمراقبة والتنسيق؟ وما هي الآليات التي تضمن ذلك؟

الولايات، ومن بينها ولاية تيارت التي تعد من أهم الأقطاب التنموية في الهضاب العليا، قد أصبحت تتدهور في جميع المجالات منذ عقدين في حين تستفيد نسيبا وبصفة ملحوظة ولايات أخرى، وهي قليلة جدا، من برامج تنمية.

إن مبدأ المساواة بين المواطنين، الذي ينص عليه الدستور، يملي على مجلسنا أن يسترجع صلاحية توزيع الموارد المالية بالتساوي، أو على الأقل يسترجع حق المراقبة. هذه الصلاحية التي هي الآن رهينة الجهاز التنفيذي في الوقت الذي يقتصر دور مجلسنا على مراقبة التوزيع حسب القطاعات دون تحديد المستفيدين.

وكثيرا ما أدى هذا الغموض وعدم الشفافية إلى التمييز والإخلال بالتوازن الجهوي. لا أعني هنا مجالات الصحة والتربية والتعليم والماء والشروب والتصدي للكوارث الطبيعية وما أشبه من حاجات أساسية يومية ذات أولوية، بل أعني كل ما تعلق بالهياكل القاعدية والأشغال العمومية والسكك الحديدية والموانئ والمطارات... إلخ. لهذا أطلب من معالي وزير المالية إرساء تقاليد مفادها تقديم بيان عن الاعتمادات المخصصة لكل ولاية، زيادة على قانون ضبط الميزانية الذي طالما طلبناه.

سيدي الرئيس، إن دراسة التدابير والأرقام التي أوردها مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2001 هذا تجرني إلى إبداء الملاحظات الآتية:

1- ما تزال ميزانية الدولة حبيسة الجباية البترولية. فإذا كان استقطاب المستثمرين يخرج عن نطاق الحكومة نظرا إلى الظروف السلبية التي يمر بها فإن تحسين الجباية العادية عملية في متناولها. وتعود مسؤولية سوء التحصيل الجبائي والجمركي عليها من خلال القطاع المعني بالأمر، لكونه لم يتخذ الإجراءات الشجاعة اللازمة. وخير دليل على ذلك آلاف الحاويات المكدسة في الموانئ. وهنا أتوقف لأطرح السؤال الآتي: ماهي الإجراءات التي اتخذتموها لإصلاح هذه الوضعية؟

بعض أنواع الإنتاج بحجة عدم جودتها خاصة للذين لا جاه لهم ولا سلطان. وهنا نتساءل: هل دورالديوان الجزائري المهني للحبوب هو تخزين الحبوب المستوردة فقط؟

وفيما يأتي بعض الملاحظات:

- المادة 22: التي نصت على التعريف الجمركية ابتداء من 01 جانفي 2002، ما سر وجودها في مشروع هذا القانون؟

-المادة 25: نقتراح توسيع الإعفاء إلى الناشرين الجزائريين، دعما للإنتاج الثقافي المحلي. كما نقتراح إنشاء صندوق خاص لدعم المؤلفين.

هناك مشاريع انطلقت في فترة سابقة بنسب إنجاز متفاوتة، فهل تبقى مجمدة كما هي الآن أم تدمج في أحد البرامج؟ ونخشى في هذا الصدد أن يركز فقط على الإنفاق للقضاء على آثار ما خرب مؤخرا ويفقد برنامج الإنعاش طموحه التنموي المستقبلي ونظرته العادلة. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد جلال بوسيف، وأحيل الكلمة إلى السيد مختار زيتوني.

**السيد مختار زيتوني:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة الإطارات المرافقة لهم،

زميلاتي، زملائي النواب،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

قبل أن أتطرق إلى دراسة المشروع الذي نحن بصدد مناقشته، أود أن أطرح السؤال الآتي: على أي أساس توزع الاعتمادات المالية ما بين الولايات؟ إنني أطرح هذا السؤال لأنه اتضح لي أن كثيرا من

- إن سد الداموني موجه إلى سقي الأراضي الفلاحية. تم إنجازه منذ 15 سنة وهو غير مستعمل واستعماله يتطلب وضع شبكة سقي.

- طريق رابط ما بين دائرتين رئيسيتين ويمر بثلاث بلديات نائية. انطلق المشروع منذ سنة 1985 وهو الآن متوقف.

- إنجاز شبكة سقي لسد "بوقارة" الذي يفترض أن يمون الأراضي الزراعية لولايتي تيارت وتيسمسيلت.

كل هذه المشاريع متوقفة والإنعاش الاقتصادي الحقيقي يمر عليها.

شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد مختار زيتوني، وأحيل الكلمة إلى السيد لخضر لسهل، فليتنفضل.

**السيد لخضر لسهل:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السادة الوزراء ومعاونيهم،

السادة والسيدات رجال الإعلام،

السادة والسيدات النواب الأفاضل،

السادة الحضور،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله.

السيد الرئيس، بداية، أتوجه -كعادتي- بشكري الجزيل إلى أولئك الذين عكفوا ليلال طوال على إعداد هذا المشروع، دون أن أنسى أعضاء لجنة المالية والميزانية المحترمين على ما بذلوه في دراسته.

لا يخفى على أحد، سيدي الرئيس، أن هذا المشروع جاء ليجسد - بحق - دعم الإنعاش الاقتصادي كونه يهدف إلى تشجيع الاستثمارات ومواصلة الإصلاحات الاقتصادية

2- لقد أنشئ صندوق ضبط الإيرادات بموجب قانون مالية، والهدف من ذلك ضمان استقرار الميزانية وتفادي عجزها في حالة تدهور سعر البترول.

إن استهلاك رصيد هذا الصندوق بالکیفیه التي أوردها مشروع قانون المالية التكميلي هذا الذي بين أيدينا لا يتماشى والهدف الذي أنشئ من أجله. والغريب في الأمر أن التقديرات التي تضمنها المشروع توجي إلى أن الصندوق يقدم رصيذا سلبيا سنة 2003 (ص 18 من التقرير التقديمي للحكومة). ألا يحتاج آنذاك هو نفسه إلى صندوق لضبطه؟ إنه تناقض صارخ في رسم الميزانية، فأصبح من الضروري خصمه أو إعادة تسميته لأنه أبعد عن الدور المنوط به.

سيدي الرئيس، إن برنامج الإنعاش الاقتصادي، الذي سطرته الحكومة والذي يعكس بدايته مشروع قانون المالية التكميلي هذا، لا يعبى - في الحقيقة - 525 مليار دج وذلك كون المحورين المتعلقين بالتنمية المحلية بمبلغ 114 مليار دج وتنمية الموارد البشرية بمبلغ 90 مليار دج يحسبان على عاتق النفقات الآلية والعادية لكل سنة حسب التطور العددي للسكان بالتالي لا يولدان قيمة إضافية ولا مناصب شغل.

أما المحاور التي يمكن أن تلعب دورا في الإنعاش الاقتصادي فهي:

- الأشغال الكبرى بمبلغ 211 مليار دج.

- تنمية الفلاحة والصيد البحري بمبلغ 65 مليار دج.

- دعم الإصلاحات الاقتصادية بمبلغ 45 مليار دج.

أي أن 321 مليار دينار هي القيمة الحقيقية المعبأة لبرنامج الإنعاش هذا.

وفي إطار هذه المحاور التنموية الثلاثة بالذات، تحتوي ولاية تيارت على مشاريع ذات حيوية متوقفة لغياب التمويل ولانستطيع أن نتكلم عن إنعاش اقتصادي بهذه الولاية دون إنجازها. وتتمثل هذه المشاريع فيما يأتي:

4- أتمن ما ورد في المشروع، خاصة ما تعلق بالشراكة في المركبات الكبرى وكذا فكرة معالجة ديون الفلاحين والصيادين، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن نجاح الفلاحة يقتضي الاهتمام بالعقار الفلاحي. وفي هذا الإطار أشيد بالعمل الإيجابي الذي تقوم به الوزارتان، وأقترح أن يستفيد من هذا الإجراء الفلاحون الحقيقيون والصيادون العاملون - فعليا- في القطاع. وأضم رأبي وأقترح إيجاد ميكانيزم إجرائي عادل لمعالجة المتضررين من خسائر الصرف.

كما أتمن فكرة إحداث صندوق ضمان القروض مع ضرورة إضفاء الشفافية عليه. كما أدم فكرة الدعم المطلق للكتاب تشجيعاً للثقافة وأهاليها، إذ لا يعقل أن يتمكن المثقف في بلد عربي (سوريا مثلاً) من طباعة أربعة كتب مقابل طباعة كتاب واحد عندنا.

5- التضامن الوطني: هنا ليسمح لي السيد الوزير المحترم أن أشير إلى أن صندوق التضامن الوطني مهم من حيث المبدأ، لكنني أقترح أن يكون توزيعه شفافاً وبعيدا عن الاستعمال السياسي أو السياسي. ومن ثم أقترح بل وألح على ضرورة تفصيل المشاريع بكاملها بكل أرصدها وتوزيعها على السادة النواب لتمكينهم من ممارسة حقهم الدستوري المتمثل في الرقابة. وأتساءل فيما يتعلق بالتضامن الوطني: بأي حق، السيد الوزير، يمنع الناس من المشاركة في إطعام الفقراء خاصة في رمضان ويرغمون على الحصول على رخصة مسبقة من السلطات؟ فهل هو الخوف على المواطن من التسمم أم هو محاولة قطع الطريق أمام الأعمال الخيرية وقصر ذلك على الهلال الأحمر الجزائري وحده وكفى؟

السيد الرئيس، إنني أتساءل عن السبب الحقيقي لإعادة إدراج المادة 18 في هذا المشروع، مع العلم أن المجلس الشعبي الوطني الموقر طلب إلغائها من حيث المبدأ كونه قد صادق عليها. هذا من جهة، من جهة أخرى لست أدري لم انتظر مدة ستة أشهر فقط لإعادة الطرح. إن المسألة واضحة بخصوص المادة 18 معدلة.

والتكيف مع النظم والقوانين الدولية بهدف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فضلا عن التوقيع على اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

السيد الرئيس، إن جملة الإجراءات التي جاء بها المشروع تدعو في مجملها إلى التنويه بها وتشجيعها لانعكاس ذلك على شرائح واسعة من المجتمع ظلت تتطلع دوماً إلى تحسين أوضاعها، خاصة بعد الارتفاع المحسوس والإيجابي لسعر برمبل النفط، المورد الوحيد -حتى لا أقول الأوحده- لاقتصادنا الوطني في غياب سياسة واضحة تحفيزية للتصدير خارج المحروقات.

ومساهمة مني في إثراء هذا المشروع أحاول جاهداً -ما أمكنني- التأكيد على جملة من المسائل أوجزها فيما يأتي:

1- إعفاء المشروع التجاري، الذين لا تتعدى أرقام أعمالهم السنوية 1,5 مليون دينار جزائري، من الرسم على القيمة المضافة الممثل بنسبة 7٪. ولقد نبه السادة النواب الأفاضل يومها إلى ذلك لانعكاسه المباشر على المستهلكين ومع ذلك حصل الإصرار ليتراجع فيما بعد عن القرار.

2- أتساءل، السيد الوزير المحترم، عن التراجع في النمو. وهو -في اعتقادي- مؤشر سلبي. فهل ذلك مرده إلى ضعف الأداء الاقتصادي وانعدام التحرك في القطاع العمومي إذا ما قورن بالقطاع الخاص؟ أم ما هو السبب الرئيسي في ذلك؟

3- كان يتوقع في قانون المالية لسنة 2001 نمو المحروقات بنسبة 2٪ وبعد ستة أشهر فقط يتراجع عنه ليصير 0,1٪.

أما يزال سوء التسيير وسوء التخطيط هما المسيطران على الوضع العام؟ ناهيك عن النمو الصناعي الذي انتقل من 6٪ إلى 2,7٪.

ولايفوتني أن أرحب بممثلي الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية.

السيد الرئيس، لدي بعض النقاط المتعلقة بالسكن، المخططات البلدية للتنمية، الطريق الوطني رقم 04، خط السكة الحديدية الرابط بين خميس مليانة وواد الفضة إضافة إلى نقاط أخرى أتطرق إليها.

في البداية، لا أحد ينكر الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة من وزارة السكن والموارد المالية التي رصدتها الدولة لهذا القطاع، إلا أنني أقدم بعض الملاحظات تتعلق بكراء السكنات الاجتماعية.

أقترح إحداث أو إنشاء صندوق خاص لدعم المواطنين الحائزين على هذه السكنات الاجتماعية، لأن الملاحظ الآن أن المواطن بعد أن يتحصل على سكن اجتماعي يصبح في حرج نظرا إلى أن مبلغ كراء سكن بأربعة غرف يقارب 300 ألف سنتيم. وعليه فالمشكل المطروح والمعيش أن الذين تحصلوا على سكنات اجتماعية غير قادرين على دفع إيجار مساكنهم، والمشكل حاصل بين مديرية ديوان الترقية والتسيير العقاري من جهة وهؤلاء من جهة أخرى. لذا أقترح على السيد وزير المالية التفكير في هذا الموضوع وإحداث صندوق خاص، لأن الموظف الذي يتقاضى اليوم مليون سنتيم ومع رفع الأجر الذي لم يتم منذ سنوات لا يستطيع دفع هذا الثمن.

في نفس السياق، أشير إلى مثال بعض الولاة وهو والي ولاية عين الدفلى السابق سنة 1997 الذي قام عند رحيله بتوزيع أكثر من 150 مسكنا. ولقد منحني مسكنا بطريقة غير قانونية وأدفع 90 ألف سنتيم بينما يدفع مبلغ 300 ألف سنتيم المواطن الذي منحته اللجنة، في نفس الحي وفي نفس العمارة مسكنا هو بحاجة إليه.

فأين هي العدالة؟! وأين هي هذه الدولة؟ ورغم طرح المشكل استمرت الأمور، فقد راسلنا رئيس الحكومة وطرحنا المشكل عبر التلفزيون وكتب الإخوة الصحفيون

أنتقل على جناح السرعة إلى بعض الأمور المحلية. أشير -باقتضاب- إلى أن الولاية التي أتشرف بتمثيلها وهي ولاية النعامة، السيد الوزير، والتي لم يحصل لكم شرف زيارتها تعرف ما يأتي:

أولا: عدم وجود أي سد على مستوى الولاية بأكملها.

ثانيا: عدم وجود أي مصنع.

ثالثا: عدم وجود أي مركز جامعي.

رابعا: عدم وجود مطار.

أما المسألة الأخرى التي -كما يقال بالدارجة- "قالت لهم أرقدوا" فهي أن ولايتنا نكبت مرتين، مرة عن طريق الثلج وأخرى عن طريق الفيضان. والله العلي العظيم لم يزرها إلى حد الآن أحد، وتمنيت أن يكون السيد وزير التضامن الوطني موجودا معنا حتى أتكلم معه مباشرة ولكن سيبلغه ما أقوله أو سأوصله إليه فيما بعد. أعتقد أن هذا إجحاف أود أن يتدارك مستقبلا. أشكركم والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا السيد لخضر لسهل، وأحيل الكلمة الآن إلى السيدة دليلة طالب... هي غائبة.

إخواني، أخواتي، باسمكم جميعا أرحب بالسيد وزير الصيد البحري والموارد الصيدية الذي التحق بنا. كما أذكر بترحابي بممثلي الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية الحاضرين معنا في هذه الجلسة التي تتعلق بموضوعها -كما تعلمون جميعا- بمواصلة النقاش حول مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2001 لاغير.

وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر زيدوك، فليفضل.

**السيد عبد القادر زيدوك:** شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء ومرافقيهم،

زميلاتي، زملائي النواب،

ولابد من مراقبة. كما يجب أن نمكن نحن المنتخبون من لعب دورنا في الرقابة فلا تبقى الأمور ما بين الإداريين وحدهم. عندما يعرض رئيس الحكومة مشروعاً هنا نمكن من الحديث ويشار إلى النواب، ولكن بمجرد أن ترفع الجلسة يغلق كل واحد على نفسه مكتبه ويطبق رأيه.

بالنسبة إلى الطريق الوطني رقم 04، السيد الوزير، لقد تكلمت بشأنه مع كل من السادة رؤساء الحكومة حمداني وين بيتور وين فليس وقلت إن هذا الطريق الوطني الذي كانت تمر به 1000 سيارة يومياً تمر به اليوم 24000 سيارة يومياً، وهي إحصائيات رسمية. هناك أرواح تزهد يومياً بسبب الحوادث، أيها السادة، فيالي أين وصل مشكله؟ إن المواطن يقضي ساعة في موزاية والعفرون ليتمكن من المرور.

كلما قدم برنامج حكومة واقترحناه قيل: لقد تم التكفل به. ولقد تحدثنا مع الوزراء وقيل: انتهى الأمر، بينما ما تزال دار لقمان على حالها وما تزال الأرواح تزهد يومياً وما يزال الناس يعانون في هذا الطريق. ومع الأسف لاحظنا أن السيد رئيس الحكومة لم يتكلم عنه، فقد تكلم عن بعض المشاريع وعن بعض الولايات ولكن جهتنا هذه مهمة ولا أعرف السبب. لذلك أعيد طرح قضية الطريق الوطني رقم 04 الرابط بين الغرب والشرق والذي يلعب دوراً كبيراً ويعتبر رئة المنطقة.

فيما يتعلق بخط السكة الحديدية الرابط...

**السيد رئيس الجلسة:** شكراً للسيد عبد القادر زيدوك وبإمكانه أن يزود السيد الوزير بتدخله. وأحيل الكلمة إلى السيد إبراهيم زمولي، فليفضل.

**السيد إبراهيم زمولي:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة ومرافقيهم،

عنه في الجرائد ولكن المشكل لم يحل. فيا سيادة الرئيس، ويا سيادة الوزير، هل يعقل أن يمنح الوالي مسكناً بطريقة غير قانونية لمن لا يحتاجه ويدفع 90 ألفاً في حين عندما تمنح اللجنة في نفس العمارة ومن نفس البرنامج مسكناً لمواطن يحتاجه يدفع مبلغ 300 ألف؟ إن العملية مطبقة إلى حد الآن ويبقى المشكل مطروحاً.

لقد سألت الزميل: ماهي المقاييس المطبقة في توزيع الميزانيات على الولايات؟ أما أنا فأسأل: ماهي المقاييس المطبقة في توزيع مشاريع هذه المخططات البلدية للتنمية؟ إننا نرى ولاية يبلغ دخلها 200 مليار في حين لا تملك أخرى ما تسدده فواتير الهاتف والماء والكهرباء، وعلى الرغم من ذلك تمنح نفس المشاريع.

إن بعض ولايات التقسيم الإداري لسنة 1984 مثل عين الدفلى وتيسمسيلت وبرج بوعريبرج وميلة - حتى لانكون جهويين - لا يجد فيها الوزير عند زيارتها أين يقضي ليلته، بينما ولاية تاكل حق ولاية أخرى. وعليه، لابد من العدالة في ذلك.

لقد رصدت الدولة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي على مدى ثلاث سنوات مبلغ 525 مليار دينار ولكن لا يجب أن تذهب هذه الأموال - مثلما نراه - إلى "عمليات الأرصفة".

إن الجميع اليوم يغيرون الأرصفة وما عليكم إلا الخروج إلى العاصمة وستجدونها عبارة عن عمليات للأرصفة، فكل من لديه صاحبه أو صهره مقاولاً إلا ويأتي به دون إجراء إعلان عن مناقصة وما إلى ذلك بل ينقص دينار واحد من مبلغ 400 مليون ليتم بعد ذلك التوزيع على الأهل والأصحاب.

وبعد سنة يطلب استبدال البلاط بأخر لرداءته وهذا باسم إنعاش الاقتصاد الوطني.

يبدو لي، أيها الإخوة، أن الشعب والمسؤول والجميع يشاهدون، لهذا نود أن توجه هذه الأموال إلى الصميم

عن النزوح؟ وألا يعتبر تكثيفنا برامج السكن في المدن فقط تشجيعا لهذه الآفة؟ علما أن البرامج الريفية تكاد لاتذكر. ثم إن هذه البيوت القصدية والأكوخ التي تشكل طوقا حول مدننا شوهدت طابعها العمراني وأصبحت أوكارا بل مصدرا لكل الآفات الاجتماعية.

إننا من هذا المنطلق نهيب بالحكومة أن تتكفل بشكل عاجل بالفئات الاجتماعية المحرومة، سواء تلك الساخطة أو الصابرة، وتعمل على الأقل على استقرار البقية الباقية من سكان القرى والأرياف من خلال برنامج خاص يدرج ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي.

سيدي الرئيس، إننا بالرغم من استبشارنا بهذا المخطط نخشى من عدم الضبط والتحكم بالتالي عدم الوصول إلى النتائج المرجوة.

فهل هياكلنا القاعدية في مستوى استيعاب الحصة الأولى من المخطط، أي نسبة 32,5٪ التي تقدر بمبلغ 170,83 مليار دينار (رخصة برنامج)؟

وهل باستطاعة ولاية معسكر الفلاحية أن تستغل هذا البرنامج ومنصب مديرها للفلاحة شاغر وحلمها بالقطب الفلاحي تبخر؟

وهل بإمكان ولاية معسكر ضبط مواردها المالية والإدارية ومنصب مديرها للإدارة المحلية شاغر؟ فمن تحاسبون إذا ما وقع الخلل؟!

سيدي الرئيس، نشني على الإجراء القاضي بدعم صندوق ضمان القروض المصغرة، ويبقى السؤال: هل سيرفع هذا الدعم الحظر عن آلاف الملفات المودعة لدى البنوك؟ وهل سيستفيد منها مستحقوها؟ وهل سيصل نفعها إلى الفئات المرابطة، أقول المرابطة، في القرى النائية والأرياف؟

إن التهرب الجبائي ما فتئت الحكومة تلوح بعزمها على محاربهه والتقليص من حدته إلا أن هذه الجهود لن تؤتي

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يقال إن المجلس سيد في قراراته ولكن ما قيمة هذه السيادة إذا كانت هذه القرارات بل هذه القوانين تجمد بمراسيم وتعليمات إذا لم ترق بعض المنفذين أو المتنفذين؟! والأمثلة على ذلك كثيرة:

- الرسم على النشاط المهني المتعلق بولاية الجزائر.
- أو ما تعلق بصندوق ترقية مبادرات الشباب.
- أو التعديل الذي لقي ارتياحا لدى كافة النواب والمتعلق بتدعيم المواد الداخلة في صناعة الأدوية.

كل هذه جمدت بحجة إيجاد صعوبات ميدانية في تطبيقها الفعلي. وأتساءل لماذا لم تجد الحكومة صعوبات في كثير من الإجراءات التي بانث آثارها سلبا على المواطن وأثقلت كاهله؟

لماذا لم تجد الحكومة صعوبات في تحويل المنح العائلية إلى عائق المستخدمين الخواص منهم خاصة في ظرف قياسي، الشيء الذي أثر سلبا وبشكل ملحوظ على سوق العمل؟

السيد الرئيس، إن النزوح الريفي بل هذه الهجرة الجماعية للمواطنين إلى المدن الكبرى هي السبب الرئيسي لمعظم -إن لم نقل لأكبر- المشاكل المطروحة في المجتمع، وأية إجراءات لا تساهم بشكل جدي في حل هذه الأزمة هي حلول ترقية ومسكنات لا أثر لها في الواقع.

فهل الارتفاع المذهل لمعدل البطالة في العشرية الأخيرة شيء عادي؟ ولماذا لم يظهر معدل البطالة في قانون المالية ضمن المؤشرات الاقتصادية؟

وأزمة السكن التي ما فتئت الحكومة تعمل على حلها لكن دون جدوى، هل هي ناتجة عن النمو الديمغرافي أم

وعلى الرغم من الإمكانيات المالية المعتبرة التي يتضمنها مشروع قانون المالية التكميلي إلا أن الإنعاش الاقتصادي الذي يهدف إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين يتطلب تحقيق تحسن في مستوى الدخل الفردي وخلق مناصب شغل لملايين الشباب العاطلين عن العمل. وعليه فالسؤال المطروح يتمثل في مدى أخذ الجانب الاجتماعي بعين الاعتبار، وأعني به التشغيل في التوزيع القطاعي وطريقة تنفيذ الاستثمارات.

وفيما يأتي بعض الملاحظات على مشروع هذا القانون:

1- يحتوي مشروع القانون على مجموعة من التحفيزات الضريبية والجمركية للمستثمرين تضاف إلى مجموعة الحوافز المقدمة في قوانين المالية السابقة، إلا أن هناك العديد من المشاكل الموضوعية التي تعرقل عملية الاستثمار، ونخص بالذكر العقار والنظام المصرفي، والتي تجعل نظام التحفيزات الضريبية والجمركية غير فعال.

2- يتضمن مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2001 إجراء قانونيا واقتصاديا مهما يتمثل في تحميل المسؤولية الجبائية ليس لمالك السجل التجاري فقط بل لكل من يمارس نشاطا تجاريا بذلك السجل. وهذا ما يقلل من التهرب الجبائي الذي طالما عانت خزينة الدولة منذ سنين عديدة.

3- إلغاء المادة 50 من قانون المالية لسنة 2001 والعودة إلى المرسوم التنفيذي 96-123 المتعلق بكيفية استعمال موارد صندوق ترقية مبادرات الشباب يوجيان بعدم التحضير للتعديلات القانونية من أجل التعرف على مدى صلاحيتها ومطابقتها للواقع، الأمر الذي أدى إلى تأجيل استفادة المعنيين بهذه الأموال.

4- إعادة رسكلة البنوك: نظرا إلى المبلغ المعتبر الذي خصص لهذه العملية في مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2001، هل سيستفيد منه القطاع المصرفي قبل

ثمارها إلا بإدخال إصلاحات جبائية عميقة تجسد -حقيقة- برنامج الحكومة من أجل منظومة جبائية واضحة ومنطقية تشجع المبادرات الرامية إلى التنمية الفعلية.

إن ولاية معسكر ببلدياتها السبع والأربعين (47) لم يستطع مسؤولوها إلى اليوم بسط ظلال التنمية على البلديات النائية منها خاصة، فبمجرد عقد الولاية لقاء مع المجتمع المدني حتى جاء بعض ممثلي هذه البلديات يحملون في أيديهم الدلاء الفارغة كتعبير صارخ عن أنهم لم يصلوا إلى المطالبة بنوادي المعلوماتية والإنترنت وغير ذلك بل ما يزال حلمهم لم يتعد جرعة الماء. ومن هنا ضرورة إنشاء سد بناحية وادي الأبطال، علما أن الدراسات موجودة، وإلا فإننا نخشى كما جاء على السنة بعضهم ألا تجدوا سوى مقرات هذه البلديات (أي الهرية).

وفي الأخير، أؤكد ما جاء به زميلي من ولاية معسكر، حيث نتساءل ونتأسف عن تقرير لجان التحقيق للمفتشية العامة للمالية، التي جابت الولاية، الذي لم ير النور وما تزال دار لقمان على حالها. إن إغفال مثل هذه المسائل يجرى البعض على المزيد من الاختلاس والتلاعب بالأموال العمومية. شكرا والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد ابراهيم زمولي، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد العباسي، فليتفضل.

**السيد محمد العباسي:** شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زميلاتي النواب،

السادة رجال الإعلام،

يأتي مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2001 بداية لتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أعلن عنه السيد رئيس الجمهورية شهر أفريل المنصرم.

اللهم إلا بعض الدراسات المحتشمة، وأخص بالذكر بعض سدود ولاية باتنة مثلاً:

- سد منعة الموجود بوادي بوزينة والذي أنشئ لحماية حوالي 95.000 شجرة مثمرة موزعة على مساحة 600 هكتار واستصلاح حوالي 2000 هكتار إضافية، وسيستفيد منه حوالي 12000 ساكن. مع العلم أن الدراسة التفصيلية جمدت بعد أن تم تسجيلها.

- سد تابقارت: أنشئ لحماية 275.000 شجرة مثمرة موزعة على حوالي 2400 هكتار في مناطق نقاوس وبومقر وأولاد سي سليمان، ويضمن معيشة حوالي 42000 ساكن. وقد تمت أيضاً إعادة تسجيل دراسة إمكانية إنشاء السد بدلا من الدراسة التفصيلية.

- إن دراسة قنوات نقل المياه من سد كدية المدور إلى مدن: باتنة، بريكة، آريس، عين التوتة وتازولت ظلت تراوح مكانها منذ عشرية كاملة، على الرغم من أن أشغال إنجاز السد توشك على الانتهاء.

ومما تقدم يتبين عدم جدية تسيير عملية الدراسة والمماثلة في الإنجاز من المصالح المركزية لوزارة الموارد المائية، وهناك أمثلة عديدة في هذا الميدان.

#### 7- قطاع الفلاحة:

لقد تم رفع الاعتمادات المالية بما يزيد على نسبة 110٪ عما خصص لها في الميزانية الأولية لسنة 2001، ولكن العمليات المسجلة في هذا القطاع، الذي يفترض فيه توفير أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل، تعاني مصاعب عديدة نذكر منها على سبيل المثال:

1- عمليات الاستصلاح في بعض المحيطات قد بدأت دون دراسة جدية للتربة و عدم توفير المياه التي تضمن نجاح المشروع واستمراره، بالإضافة إلى مشاكل العقار.

2- معظم المستثمرين من الفلاحين يشكون من عدم توفر الشتلات بالرغم من وجود مشاتل عديدة هنا وهناك...

عملية الإصلاح أم أثناءها؟ وهل هي عملية وحيدة أم أنها ستستمر لسنوات؟ وفي هذه الحالة، ماهي المبالغ المتوقع اعتمادها لهذا الغرض؟ ألا توجد بدائل، كعملية الدمج أو الشراكة، بدلا من تحمل الدولة عبء التطهير في هذا القطاع كما فعلت من قبل في القطاعات العمومية الأخرى التي كانت نتائجها ضعيفة؟ وهذا حسب الوزراء المعنيين بالقطاعات أنفسهم.

5- إنشاء صندوق للشراكة وتمويله من الدولة بمبلغ 5,5 ملايين دج: هناك تساؤلات عن العلاقة بين الشراكة والخصوصية، وهل إنشاء هذا الصندوق بهدف تطهير بعض المؤسسات التي تدخل في الشراكة مع مؤسسات أجنبية؟ وفي كل الأحوال، هل تختلف عمليات هذا الصندوق عن عمليات التطهير المالي للمؤسسات؟ وهل يعني ذلك التراجع عن الخصوصية الكاملة للمؤسسات العمومية؟ وهل سيستفيد من هذه العملية القطاع الخاص؟ وهل المساعدة التي ستقدم للمؤسسات المستفيدة، في حالة وجودها، ستكون في شكل قروض أم مشاركة للدولة في رأس المال أم ماذا؟ وما هي النتائج الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة من هذا الدعم في الأجلين القصير والطويل؟

#### 6- قطاع الري:

لقد خصص لهذا القطاع الحيوي والإستراتيجي في نفس الوقت ما مقداره 7,64 ملايين دج في الميزانية التكميلية.

مع العلم أن الدراسات الإستراتيجية الحالية في العالم تشير إلى أن الحروب القادمة ستكون بسبب التنافس والسيطرة على منابع المياه، وعلى سبيل الذكر الشرق الأوسط وكذا أعالي النيل في إفريقيا، فإن ما يلاحظ في بلدنا كأننا غير معنيين بهذا الأمر فليس هناك سياسة واضحة في الميدان. والمفروض أن يفوق الاهتمام بالموارد المائية بكثير الاهتمام بالموارد النفطية والموارد الأخرى، فمعظم المشاريع الخاصة بتجميع المياه السطحية والمبرمجة منذ عشرية كاملة لم تعرف الانطلاق

الشبيبة والممارسات الرياضية الوارد في المادة 50 من قانون المالية لسنة 2001، حيث ألح على أن تبقى المادة كما وردت في هذا القانون حتى يمكن البلدية، خاصة تلك النائية والتي لاتعار أهمية، من الاستفادة من نسبة 7٪ من ميزانيتها فلا يحرم منها شبابها وجمعياتها الرياضية. وقد حصل حرمان هذه البلديات منها في الكثير من الولايات، وأذكر على سبيل المثال في ولاية تبسة ببلدية الكويف (مقر الدائرة) جمعية رياضية مارس حتى المشرفون عليها أنفسهم النشاط على كاهلهم لكنهم بعد أن حرموا من هذه الاستفادة والمساعدة حلت هذه الجمعية لتشجيع الممارسة الرياضية وراح الشباب المؤطرون بها ضحية هذه التعسفات والممارسات التي نريد محاربتها. لذا ألح ثانية على بقاء المادة كما وردت في قانون المالية لسنة 2001.

أما فيما يخص معالجة ديون الفلاحين، فنشمن هذه المبادرة ولكننا نتساءل في نفس الوقت: من المستفيد من هذا الإجراء؟ هل هو الفلاح الحقيقي أم الفلاحون المزيّفون وما أكثرهم؟ إنهم فلاحون بالوثيقة فقط بينما في واقع الأمر هم يبتزون الأموال بهذه الوثيقة و "يختلسون" أموال الفلاح الحقيقي.

ثم عن أي ديون نتحدثون في هذا المشروع؟ هل هي تلك الخاصة بالخرينة العمومية والمتعلقة بالأموال، خاصة المستثمرات الجماعية والفردية، أم الخاصة بالبنوك والقروض البنكية؟

- الملاحظة الخامسة: التشغيل: إن مما يبعث على التفاؤل هي مناصب الشغل التي سوف يوفرها مشروع هذا القانون، لكن أؤكد مرة أخرى على إيجاد سياسة تشغيل شفافة وعادلة وواضحة، لأن الشباب اليوم تائه في هذا الميدان لا يعرف أين يتجه ليجد في آخر المطاف شغلا. وفي الكثير من الأحيان نجد إعلان التوظيف صادرا في الجريدة لكن القائمة مغلقة مسبقا. وبعد أن يودع الشاب الملف ويرهق تستفيد جهات أخرى في آخر المطاف.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد محمد العباسي، وأحيل الكلمة إلى السيد حسين بوسطلة، فليتكلم.

**السيد حسين بوسطلة:** شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله.

إن ما يتميز به مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2001 عن غيره من المشاريع السابقة هو المسحة الاجتماعية التي أضفتها عليه العديد من الإجراءات، وقد سبقني إلى تسمينها الكثير من الزملاء لذا فإني سوف أتجاوزها -تفاديا للتكرار الممل- لأمر إلى ملاحظات أراها من الضرورة بمكان.

- الملاحظة الأولى: تخص مخطط الإنعاش الاقتصادي الذي نباركه لأنه يهدف إلى رفع الغبن عن المواطن والتقليص من معاناته في الميدان الاجتماعي، إلا أنني أؤكد المراقبة الصارمة التي تمكن من صرف الأموال في أبوابها المشروعة. كما أؤكد الشفافية والوضوح في تطبيق هذا المخطط والعدالة في منح المشاريع بعيدا عن كل مظاهر المحاباة. كما أؤكد أن يتولى تجسيد هذا المخطط رجال أكفاء وأمناء.

- الملاحظة الثانية: السكن الاجتماعي: لايمكن أن يستفيد منه المواطنون معدومو الدخل أو ذوو الدخل المحدود إلا في إطار سياسة اجتماعية تتكفل بهذه الشريحة التي يرتفع عددها يوما بعد يوم. ولذلك نرى في الواقع المعيش الكثير ممن استفادوا من السكنات الاجتماعية قد أجبروا على التخلي عنها، نظرا إلى الفاقة والحالة الاجتماعية التي يعيشونها، لغيرهم ممن يستطيعون تسديد الكراء. لذا أصبح التفكير بجد في سياسة اجتماعية شاملة تتكفل بهذه الشريحة ضروريا.

- الملاحظة الثالثة: تخص الصندوق الولائي لمبادرات

المصنوعة من الشعير الناشط؟ ولماذا لا ينسى الحديث عن العطور الكحولية وغير الكحولية؟ ولماذا لا ينسى الحديث الواسع عن كمالية الكماليات؟

إن الثقافة الهادئة الرصينة هي وليدة الثقافة الإسلامية التي تصقل عقول شبابنا بالاتزان والنضج. وإذا كنا اليوم في أشد الحاجة إلى صيانة الوحدة الوطنية فإن السبيل إلى ذلك يكون عبر الحوار بالثقافة الإسلامية التي وحدتنا عبر العصور والدهور.

وما نزال نتحدث، إخواني، في ميزانياتنا القطاعية عن التدخين الذي يحظى بدعم الدولة وكأنه المغذي الأول لأجسام الشباب وعقولهم.

أما عن قطاع الشؤون الدينية "المحقوق" فلا نقول فقط إنه لا يحظى بالاهتمام بل إنه عرضة للسطو عليه.

لقد طالبنا أن يجد قانون الأوقاف طريقه إلى التطبيق والتفعيل، لكن الذي حدث أن الأملاك الوقفية ما تزال عرضة للنهب والسلب. إن الكنائس -مثلا- عندما تهمل من المتعبدین المسيحيين تؤول إلى وزارة الشؤون الدينية إلا عندنا في مدينة سكيكدة حيث آلت كنيسة إلى غيرها، فتحولت واحدة بعد هدمها إلى أكشاك وآلت الثانية في هذه الأيام إلى الطفولة المسعفة.

لماذا يحدث ذلك رغم احتجاج المواطنين وعدم قدرة الدولة -خاصة اليوم- على بناء مساجد وأدور ثقافة أو مراكز إسلامية، كما هو معروف؟ سنجد أنفسنا في يوم ما، سيدي الوزير، إن لم نهتم بالدين والثقافة، مهددين حقيقيا في وحدتنا الوطنية، التي بدأت الأهواء السياسية والثقافية تتقاذفها.

إن الحديث عن ولاية سكيكدة ليس سيئا في قطاعي الثقافة والدين فحسب بل هو أسوأ في مجالات الصحة والماء والسكن وسوء تسيير الإدارة، خاصة بعض "الأميار" الذين تحولوا إلى أمراء لا يحاسبون. هذا بالرغم

أما عن ديون البلديات فأعتقد أن ما عاق العديد من بلديات الوطن عن القيام بواجباتها هي هذه الديون التي أثقلت كاهلها. وعليه، أرى من الضروري مسح ديون البلديات بصفة شاملة مما يمكن المجالس المنتخبة التي ستعقب المجالس الحالية، التي أوشكت عهدتها على الانتهاء، من قيامها بالدور المنوط بها. أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد بوسطة حسين، وأحيل الكلمة إلى السيد حملاوي عكوشي، فليفضل.

**السيد حملاوي عكوشي:** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوة النواب،

الإخوة أصحاب السلطة الرابعة،

الإخوة الضيوف الكرام، أهلا بكم جميعا،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بالرغم من أن السيد رئيس الحكومة كان مقنعا لي في العرض والرد بيد أن قانوني المالية الأولي والتكميلي أصبحا يخلوان من مجرد ذكر بعض القطاعات. جميل جدا الاهتمام بقطاع الفلاحة إلى هذا الحد المرضي -في نظري- والاهتمام بالجنوب ورصد صندوق خاص له ما فتىء يدعم. كما رضيت وأرضاني خفض الرسوم على الأنترنات من 17٪ إلى 7٪ وخفض باقي الضرائب الأخرى. لكن، إخواني، كان سيرضيني أكثر لو أصبح الكتاب في متناول طلبتنا بالسعر الذي يقدرون عليه. لقد سمعت أستاذة في التلفزيون تقول إنها اقتطعت من راتبها وقوت عيالها طيلة 3 أشهر لتتمكن من شراء أحد الكتب. وعليه، أردت أن أقول إن قطاع الثقافة مهم لتوحيد الرؤى والتصورات والفكر لدى الشعب الجزائري الذي حطم بنيته الثقافية الاستعمار بالأمس. فلا عملية الإقلاع الاقتصادي اهتمت بالثقافة والثقافة الإسلامية ولا مشروع قانون المالية التكميلي فعل ذلك. هذا نسيان متعمد. لماذا لا ينسى الحديث المستفيض عن البيرة

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد حملاوي. وأحيل الكلمة إلى السيد أعراب عزي... هو غائب، إذن أحيلها إلى السيد مصطفى بوعلاق، فليفضل... فأحيلها إلى السيد مخلوف بن عمر.

**السيد مخلوف بن عمر :** بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

ضيوفنا الكرام، من إطارات ورجال إعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أجد نفسي مثمنا لكثير من التدابير والإجراءات التي تضمنها مشروع هذا القانون، الذي أسميه -واسمحو لي بذلك- قانون التوبة، لأن فيه بداية لتوبة السلطة التنفيذية عن عنادها لما يحمله من استجابة جزئية لمطالب طالما رفعها النواب تحت هذه القبة لكنها رفضت سابقا بحجج مختلفة. واليوم وبقدرة قادر، والحمد لله، تأتي هذه التدابير. ونؤكد هنا أن الإشكال لا يرتبط بكفاءة الساهرين على إعداد هذه النصوص ولا بالإمكانات بل بالإرادة السياسية. ولا يعني كلامي هذا أن السلطة التنفيذية قد تخلت عن بعض ممارساتها. لذلك نتساءل:

متى تكف عن التأخر في إصدار المراسيم التنفيذية التي تبقى كثيرا من المواد القانونية معلقة؟

متى تكف عن اللجوء المفرط إلى حسابات التخصيص الخاصة؟

أنا شخصيا لا أستوعب اقتراح صندوق الشراكة في المادة 32، فالمفروض أن الشراكة مصدر مداخل وإذا بنا نقترح تمويلها من إعانات الدولة. والشيء نفسه ينطبق على المادة 33 (الصندوق الخاص لترقية الصادرات).

سيدي الرئيس، متى تحين النصوص التنظيمية ولا تضطر

من أن بلدية سكيكدة تحديدا من أغنى بلديات الوطن مع بلديات العاصمة وأرزيو، فالصحة في ولايتنا مريضة وكل الاعتمادات المالية التي قدمت هزيلة وسرعان ما تذهب ضحية سوء تسيير النفقات أو الاختلاس أولا أعرف إلى أين تذهب. ولقد ذكر لي وزير الصحة السابق، السيد اعمار بن يونس، أن سكيكدة -في الحقيقة- لا تملك مستشفى والوضع الصحي فيها أشبه بالكارثة، لأن المستشفى الحالي يعود إلى بداية هذا القرن وقد بلي تماما، كما ذكر زميلي.

فيما يخص التلوث، تعانيه كل من سكيكدة وعزابة تحديدا لأسباب معروفة على نطاق واسع بالولاية.

كما تنعدم المستشفيات تماما في دوائر عين قشرة وتمالوس وأم الطوب ومزغيش.

أما عن الماء فيعاني المواطنون المعاناة الكبرى في كل الدوائر تقريبا، وعند الحديث في الموضوع مع المسؤولين يحدثونك عن المشاريع التي هي في طريق الإنجاز. ويؤسفنا أن تكون الإنجازات السكنية عرضة للتأخير والتحويل إلى من لا يستحقها عند التوزيع. إن بعض القرى لم تستفد أبدا من إنجازات سكنية مثل قرية بورغيدة ببلدية الكركرة المعروفة بقرية أحمد سالم.

فيما يتعلق بالتوزيع، هو يتم عن طريق الرشوة كما حدث في تمالوس وأصبح المستفيدون من السكنات يستفيدون في غير مقر سكنهم، إذ يحولون إلى بلديات أو قرى أخرى في حين يوتى بأخرين إلى بلديتهم أو قراهم. إنه تبادل قسري بإيعاز من المسؤولين المستفيدين من هذا الوضع بطريقة أو بأخرى.

أخيرا، أقدم شكري لكل أولئك الذين بذلوا جهدا لإعادة إجراء مباراة الدور النصف النهائي لكأس الجزائر أمام شبيبة سكيكدة. فهنيئا لهذه الأخيرة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مجموعة من الملاحظات من بينها -على سبيل المثال- أن برنامج السكن لسنة 2000 لم ينطلق، ولم يفند أحد المسؤولين المحليين ذلك. المشكل أن دار لقمان تكاد تبقى على حالها وللأسف إن الظاهرة متواصلة. فمن يتحمل المسؤولية؟ ومن يدفع الثمن؟ لا أقول إن السؤال مطروح لأن الجواب عنه معلوم. ثم متى يلتزم المسؤولون المركزيون بوعودهم؟ إن الكثير منهم، سواء الذين زارونا في ولايتنا أو الذين اتصلنا بهم، قد أعطونا جملة من الوعود لم تر الكثير منها النور، بل والأكثر من ذلك أن مشروعا مثل مشروع السكة الحديدية بشار-المحمدية مسجلا في برنامج حكومة أرادوا تحويله إلى طريقة أخرى. ونحمد الله أن السيد رئيس الجمهورية قد تكلم عنه ثانية. كلما طالبنا بمشاريع قيل لنا: سوف تسجل لكم دراسة العام المقبل، لتصبح عهدتنا هذه خاصة بالدراسات وبقيت الدراسة معلقة على الإنجاز.

ثم كيف تريدون تسيير أموال الولاية تسييرا راشدا في غياب مدير الإدارة المحلية؟ هو غير موجود كما ذكر زملائي سابقا.

لقد سادت ولاية معسكر للأسف الشديد ثقافة المؤقت (الوكلاء)، والمؤقت في معسكر يدوم. متى نلتفت إلى المشاكل العالقة للمستخلفين في التعليم والمستشارين في الإدارة؟ متى نحلها؟ إلى متى نستمر في توظيف المتقاعدین كمؤقتين ونترك الشباب يلازمون الحائط؟ ومتى نتوجه إلى الثروات الكبرى والصفقات المشبوهة لنخضعها للضريبة بدلا من ملاحقة التجار الصغار؟

بعد الحديث عن عقود لاعبي كرة القدم قلت إنها ستخضع ولكن لم يتم ذلك إلى حد الآن. ومتى تضبط عملية القروض؟

لقد تحدثتم، السيد الوزير، عن ضمان القروض وللأسف الشديد ماتزال قضية تشغيل الشباب والقروض الخاصة به مطروحة. فاسألوا هؤلاء الشباب هل استفادوا من القروض المصغرة؟ وهل استفادوا من تشغيل الشباب؟ وهل

إلى الرجوع إلى بعض منها تجاوزها الزمن؟ كما حدث، على سبيل المثال، لقانون النائب الذي أحيل على مرسوم من سنة 1983. وهكذا نلجأ في النصوص إلى الخزينة القديمة المملوءة بالكافور مثلما يحدث في إسناد المسؤوليات.

متى تفعل آليات الرقابة؟

لقد قرأنا في الجرائد عن إرسال لجنة تحقيق إلى ولاية خنشلة. هو شيء جميل نتمنه لكن التجربة التي عشناها في ولايتنا، وهي ولاية معسكر، تجعلنا متحفظين. فقد سمعنا بمجيء المفتشية العامة للمالية وطالبنا بتقريرها لكن "الشعب جاف والدرهم قفزوا بهم ناس اخفاف وعمروا لقفاف". هذا حتى يتم تمرير الرسالة (تصفيق).

كل هذا يجعلنا متخوفين من تحول برنامج الإنعاش إلى رصيد جديد لبعض السماسرة والانتهازيين، ومن أن يكون تحويلا لبعض المتلاعبين بأموال الشعب. لذا لا بد من إنعاش الثقة أولا، لا بد من إنعاش الثقة أولا، لا بد من إنعاش الثقة أولا. فلنرفع هذا الشعار ولنحققه، حينذاك فقط يتحقق الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، وستجدون أمثال هؤلاء الشباب قوة بناء لا قوة هدم وتخريب (تصفيق).

يحتاج برنامج الإنعاش إلى شرح مستفيض أكثر (آلياته، أهدافه، عمليات أو تصورات). وأعود إلى طرح التساؤلات نفسها: متى نتحكم في التكاليف؟ متى نتحكم في النوعية؟ متى نتحكم في الآجال؟ متى نقضي على التأخر في الإنجاز؟

إننا في تحركاتنا نحن معشر النواب، على الأقل في دائرتنا الانتخابية مع زملائي، عندما نذهب إلى قطاعات وزارية ونرفع إلى المسؤولين بعض المطالب يرد علينا أنه لا يمكن زيادة الجديد لنا مع التأخر المسجل في الإنجاز لدينا.

كنا نتحفظ على هذا الرد، وزملائي يؤكدون ذلك، إلى أن جاءنا السيد رئيس الحكومة في جانفي 2001 وقدم

السيد وزير المالية، أطرح عليكم بعض التساؤلات عن مشروع قانون المالية التكميلي وبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

السيد الوزير، تعرفون أن هناك 450 مشروعاً من المشاريع الكبرى التي توقفت في عهد حكومة ما بعدما فاقت نسبة الإنجاز بها من 50٪ إلى 70٪. وبعد توقيفها تدهورت وأصبحت تعاني. وأخص بالذكر خط السكة الحديدية الرابط بين مدينة عين مليلة وتبسة، فقد فاقت نسبة الإنجاز فيه 70٪ غير أنه وقّف بطريقة ارتجالية ولا أقول عشوائية.

سيدي الوزير، فيما يخص الأحداث الأخيرة التي عرفتها بعض مناطق البلاد، وأنا لا أقول "مناطق" بل أقول "ولايات": بجاية وتيزي وزو والبويرة وبومرداس وخنشلة وأم البواقي، أقول لكم اليوم عما حدث في مدينة عين مليلة، وقد طرحنا ذلك على السيد رئيس الحكومة أثناء النقاش وقلنا، إن وراء القضية أشخاص معروفون من مافيا العقار وبحوزتنا ملفات.

وعليه، سيدي الوزير، نرجو أن تلتفتوا إلينا ولو لمرة وأن تستمعوا إلينا. ابعثوا لجنة وزارية إلى مدينة عين مليلة التي حدثت فيها ملاحم بالتضارب بالعقار.

لقد قلنا لكم إن هؤلاء يأتون إلى ولاية أم البواقي - كمن يذهب إلى الكويت - للاغتناء فلا تجلبوا إلينا أشخاصا يسلبون ممتلكات الشعب ويعيدون بيعها مرة ومرتين وثلاث مرات. لذلك نود لجنة وزارية تتقصى الحقائق في هذه المدينة.

السيد الوزير، فيما يتعلق بقضية الخوصصة، لم نفهم ما تنوي الحكومة فعله. هل هي الخوصصة أم الخصخصة أم "الفصصة"؟ فلتوضحوا لنا الأمر. عندما توضحوا لنا الفرق بين الخوصصة و"المصصة" و"الفصصة" سنعرف كل شيء. لقد كانت لدينا بالأمس شركات مريحة "فصصها" العاملون بها لينشئوا بعد ذلك شركات

يعرفون الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؟ وكيف تعاملهم البنوك؟ إن الجواب معروف لأن البنوك تتعامل بطريقة معلومة، ثم نتحدث عن ضمان القروض. أي ضمان؟

كما أشير إلى إشكالية أخرى تتعلق بتعويض الأضرار المادية المترتبة على الإرهاب، فالولايات لا تعوض لعدم وجود النصوص التنفيذية وعقد الملكية.

هذا جل ما أردت قوله. المهم أننا بحاجة إلى توبة عن تجويع الشعب وعن تفكيره، فمتى يتوب هؤلاء؟ ومتى يرجع الحق إلى نصابه؟

أؤكد ما قاله زملائي من الدائرة الانتخابية، وأقول أمام شهود من شباب ولايتنا وولايات أخرى نرحب بهم. ونهنئ الناجحين في شهادة البكالوريا، ونتمنى التوفيق في الدورة المقبلة لمن لم يوفق. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد مخلوف. لا أدري إن كنا سنعاتبه على إخفائه هذه الموهبة التي يتمتع بها أو نترك الأمر إلى وقت لاحق.. شكرا.

قدم السيدان الحاج العايب ومعاشو بومليك تدخلين كتابيين سيسلمان للسيد الوزير المعني. وأحيل الكلمة إلى السيد بلقاسم ملاح، فليفضل.

**السيد بلقاسم ملاح:** شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زملائي، زميلاتي،

السلام عليكم.

تحية لشباب الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية الحاضرين معنا اليوم، وأتمنى لهم نجاح المهرجان العالمي. كما أتمنى لهم أن يصبحوا -مستقبلا- نوابا وخير خلف لخير سلف.

من يعطي الوثيقة على 5٪. وبهذه الطريقة تكون الدولة خاسرة ولا ينجز المشروع بمواصفاته. إن كل المشاريع الحالية لو تتم مراقبتها سيتضح بالمعاينة نقص نسبة 50٪ أو 60٪.

بالنسبة إلى السكنات الاجتماعية، التي كثر الحديث عنها، لقد كثرت القوانين فالجزائر هي البلد الوحيد الذي يتوفر على "قناطير" من القوانين ولكنها دون تطبيق. إنكم تتحدثون عن الاستفادة من السكن عن طريق الإيجار التي تفضي إلى الملكية فمتى ينطلق في ذلك؟ يدور الحديث عن عشر (10) سنوات و15 سنة وعن المقاييس والولايات المعنية وغير ذلك. ولقد علمنا من وسائل الإعلام أن بعض الولايات غير معنية.

فيما يخص الضرائب، السيد الوزير، ومع تزامن ذلك مع دخول المدير المسؤول عنها، ارفعوا الغبن قليلا عن التجار ولا ...

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد بلقاسم ملاح الذي أفادنا ببعض المصطلحات غير الموجودة في القاموس، وأحيل الكلمة إلى السيد كمال عطاش، فليتفضل.

**السيد كمال عطاش:** شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء ومعاونيهم،

زملائي النواب،

أعضاء وفد الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية أشكر أعضاء لجنة المالية على جهودهم لإعداد هذا التقرير وتسهيل المهمة لنا.

إن الأمم التي تسعى إلى إقامة دول قوية، يكون لها صيت وصدى ومكانة بين الدول، تفرض على نفسها منهجية محكمة وقواعد صارمة في إدارة شؤونها وذلك لاكتساب

"مصمصوها". فأين هي هذه الخوصصة التي تتكلمون عنها؟ وكيف ستقومون بها؟ وعلى أي أساس؟

أعود إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. لقد تحولت إلى تشغيل الشيوخ، فكل شيخ لديه 3 أو 4 أفراد يأتي بهم. كفانا.. اذهبوا لتروا بأعينكم أو ابعثوا من معكم ليحملوا إليكم الأخبار عن طريق الفاكس أو "الصالون". فلترسلوا واحدا أو اثنين مثلما تفعل الدول المتقدمة لتروا كيفية سير الأمور.

إن الشاب عندما يأتي من مدينة أم البواقي أو خنشلة أو تلمسان لا يمر إذا لم يكن حاملا "القفعة". ويبدأ الأمر من الحارس، وأن يرى المدير فذلك مستحيل ليشرح فيما بعد في التلاعب به بحجة نقص وثيقة وما إلى ذلك. ولهذا فإن المفروض أن تصبح الوكالة الوطنية لتشغيل الشيوخ والمتقاعدين؛ وما ذنب هؤلاء الشباب المتحصلين على الشهادات العلمية والراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة ليقال لهم: الله غالب لقد فاتكم الوقت.

أما عن قطاع الفلاحة الذي نتكلم عنه دائما، سيدي الوزير، فإن بنك الفلاحة لا يقوم بمهامه. أن يسيّر هذا القطاع من يرتدي البدلة هو أمر لم يعد قائما. لقد كان يسيره أصحاب "الشاش"، فادرسوا الأمر معهم فهم أدرى بالفلاحة.

سيدي الوزير، إن ثمن الجرار أو "الحصادة الدارسة" يبلغ 350 مليوناً بينما تتحدثون للفلاح عن الدعم. فلتدعموه بالوسائل، ولتمنحوه عقود الاستفادة لأراضيه وسينتج. إن البطيخ والدلاع يجلبان إلى تبسة من تونس. هذا عيب. دون الحديث عن البطاطا وغيرها..

أتطرق إلى نقطة أخرى، سيدي وزير المالية، وقد سبقني الزميل إلى الحديث عنها. لاتتركوا أرصدة الناس تمتلي، فأنتم تمنحون الأموال المتوفرة لديكم وبارك الله فيكم لكن هذه الأموال عندما تصل إلى الولاية يتحصل المقاول على 20٪ ويتحصل المانح للصفقة على 5٪ ويتحصل

إننا نطالب به منذ أول يوم دخلنا فيه إلى هذه القبة، ولم تستطع إلى حد الآن أية حكومة أن تقدم لنا كيفية تنفيذ هذا القانون فعلا.

وعليه، لقد أصبحنا نمضي صكا على بياض ولا نعرف فيما بعد كيف أكملت الحكومة العملية، فخط بداية السباق نعرفه لكن النتيجة في النهاية لا نعرفها. الله أعلم!

إننا نطالب بهذا لثلاثة أسباب على الأقل:

1- إن هذا الأمر ماهو إلا تطبيق للقانون رقم 84-17 المتضمن قانون المالية. وأوجه كلامي خاصة إلى رئيس الجمهورية لعله يتوصل إلى تنفيذ أو تطبيق محتويات هذا القانون.

2- يأتي هذا تطبيقا لمبدأ أن المؤسسة التي تصادق على الميزانية هي التي يعود إليها أمر التأكد من حقيقة تنفيذها.

3- تكريس الشفافية في تنفيذ ميزانية الدولة بما يعطي مهمة الحكومة وعبرها الدولة الجزائرية مصداقية فيطمئن لها الشركاء.

فلماذا إذن الخوف من معرفة عيوبنا والعيب يقوم ؟ أما إذا كان الأمر إخفاء للضعف أو تمويهها لسوء التدبير فواجب كل وطني غيور على بلده إزالة كل الضبابية والوقوف ضد محترفي تبديد الأموال.

أستسمح السيد الوزير إذا قلت إن الشعب الجزائري لا يحتاج إلى الصدقات، هذه المهمة غير المعلنة خاصة عندما تمارس في مناخ مشحون بالدعاية، بل هو في حاجة إلى التضامن الوطني الحقيقي والتكافل الاجتماعي الفعال بالوجه الذي ينهض بالمواطن الجزائري عن طريق إعطائه الفرص الكافية للمساهمة في الاقتصاد الوطني، وتحريره من قيود الممارسة السلبية للبيروقراطية من جهة ومن الأهواء والمزاجية لبعض القائمين على مصالح الدولة من جهة أخرى.

المصداقية الكافية التي تجعل منها أرقاما يصعب تجاوزها في المعاملات الدولية.

لذا حان الوقت لنبتعد عن مراوغة أنفسنا بأنفسنا، وننتهج الوضوح ونصبو إلى الاستقرار في عالم أصبح لا يستطيع أحد أن يخفي شيئا عن الآخر.

وعليه، إذا أردنا أن نبني -حقا- دولة القانون ونفرض احترام الدولة في الداخل والخارج فمن الأولى أن تحترم الدولة القوانين التي تسنها.

أتساءل: كيف يصادق المجلس الشعبي الوطني على قانون يعطل في التطبيق بمجرد تعليمة أو قرار؟ ذلك حال الرسم على النشاط المهني وما حدث بالجزائر العاصمة.

كما أتساءل: كيف يرفض المجلس الشعبي الوطني المصادقة على قانون (أي التصويت ضده) ويطبق محتواه فعليا في الواقع؟ وذلك حال شركات الحراسة.

إن السعي إلى جلب المستثمرين الأجانب وحتى الجزائريين لا يتم بالكلام أو بمجرد الوعود، وهذا ما نشاهده إلى حد الآن، بل يتحقق بإرساء نظام كامل ومغرم ومستقر وحقيقي يطمئن إليه رأس المال ويرتاح له صاحبه.

ولعلمكم، إننا نشهد الآن العكس تماما ففي الوقت الذي نلهث وراء استقطاب بعض أشباه المستثمرين يفر رأس المال الجزائري من بين أيدينا في اتجاه الخارج ويوظف حتى في الدول المجاورة. هل أصبحنا من الذين صح فيهم قول ذلك الفيلسوف: "من السخافة أن يخفق الفطناء فيما نجح البلهاء".

لقد نبهنا من قبل وطالبنا، منذ مناقشة أول قانون مالية عرض علينا، طوال هذه العهدة بإعداد القانون المتضمن ضبط الميزانية للسنة المالية- 3.

بمبلغ 3,201 ملايين دولار، وهذا ما يثير القلق والتساؤلات.

سيدي الرئيس،

سمعنا أن هذا المشروع سيدعم التجهيز لكن كيف سيتم ذلك؟ علما أن نسبة استهلاك المبالغ الممنوحة منذ شهر جانفي إلى غاية شهر جوان لا تفوق 9,2. ومهما يكن الأمر فمن المستحيل استهلاك هذه المبالغ في السداسي القادم (أي إلى غاية شهر ديسمبر 2001). هذا من جهة، من جهة أخرى ما هو -في الحقيقة- إلا مجموعة مشاريع منفصلة في غياب تام لأي استراتيجية تنمية من شأنها دفع البلاد إلى الخروج من الدائرة الجهنمية للأزمة لأن هذه المشاريع لم ترفق بالضمان ووسائل الإنتاج والرقابة وستصبح كسابقاتها عبارة عن مشاريع في طور الإنجاز أو مشاريع تبقى للإنجاز، أو بعبارة أخرى: "مثل واد في الرمال الجافة".

وسيبقى مشكل الأزمة كاملا لأن الحلول الترقيعية لم ولن تحل أم الأزمات التي هي سياسية من البداية إلى النهاية. وعليه، في هذا السياق وحتى يكون جزء من هذا الغلاف المالي مفيدا لفئة من الشباب المضطربين الذين يعانون البطالة، أقترح إنشاء منحة للبطالة لا تقل قيمتها عن 4000 دج شهريا (أي نصف الأجر الوطني الأدنى المضمون) تعطى حسب الحالة للشبان البطالين الأكثر حرمانا. وهكذا تساهم الدولة -فعلا- في الإدماج الاجتماعي لهذه الفئة. كيف نفسر عدم استفادة قطاع حيوي وحساس كقطاع الشبيبة والرياضة إلا من مبلغ 6 ملايين دينار رغم أن الشبيبة تمثل أكثر من 75٪ من السكان، واستفادة قطاع الثقافة إلا من مبلغ 4 ملايين دينار بينما يستفيد قطاع المجاهدين، بعد أربعين (40) سنة من الاستقلال، من غلاف ضخم كلي قيمته مائة مليار ومليارا (102) دينار؟ وهذا طبعا مع كل احتراماتي وتقديري للمجاهدين الحقيقيين، فالمشكل ليس هذا.

وإذا نظرنا إلى الغلاف المخصص للشبكة الاجتماعية وجدناه ضئيلا جدا، فأين هو التكفل بالشباب؟ وشكرا.

إلى متى هذا التيه؟ وإلى متى ونحن في إضاعة الأموال والوقت في خيارات أثبتت فشلها؟ إن كل المؤشرات القديمة والحديثة تدفعنا إلى التوجه بقوة إلى الميدان الفلاحي، والكل يعلم أولوية ...

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد كمال عطاش، وأحيل الكلمة إلى السيد السعيد بن داكير.. هو غائب إذن أحيلها إلى السيد محمود المراوي.. هو غائب فأحيلها إلى السيد سعيد ماجور، فليفضل.

**السيد سعيد ماجور:** شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي وإخواني النواب والصحافيين،

إخواني الضيوف الشبان،

السلام عليكم.

أولا وقبل كل شيء، أود أن ألفت الانتباه إلى أنه منذ شهرين تقريبا حدثت ضجة كبيرة واستمرت حول شبه برنامج سمي برنامج الإنعاش الاقتصادي، أدرج ضمن مشروع قانون المالية التكميلي، وكان الجزائري تحصلت على مورد كسب سريع وضخم تحل بواسطته فوراً جل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية. وما هو في الحقيقة إلا مبلغ إضافي لا يفوق حجمه الكلي 525 مليار دينار جزائري لمدة ثلاث (3) سنوات. فهو كما يقال "ذر للرماد في العيون" (De la simple poudre aux yeux) لا يصل منه شيء إلى المواطنين. والغريب في الأمر أن الأرقام الواردة في هذه الوثيقة لا يستطيع أحد فهمها فعلا. تابعوا معي:

لقد انتقل السعر المرجعي للبرميل الواحد من النفط من 19 دولارا إلى 22 دولارا، وانتقل سعر الصرف من 72 دينارا إلى 76 دينارا للدولار الواحد مع العلم أن حجم النفط المصدر لم يتغير وأن جميع إيرادات الميزانية قد ارتفعت. رغم كل هذا نصل في النهاية إلى ناتج داخلي خام منخفض وعند التحويل إلى الدولار يختلف الناتج الداخلي الخام الأولي عن الناتج الداخلي الخام النهائي

على المديونية الخارجية بصفة عامة؟ وبعبارة أخرى، هل أنجزت الحكومة نظام معلومات متكامل حول كفاءات وطرق تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي في الآجال المحددة؟

الاقتراحات:

سيدي الرئيس،

سيدي وزير المالية،

نعلم أنه كلما كانت النتيجة أكبر والنفقات أقل كلما زادت كفاءة الإنفاق العام ومن ثمة زادت آثاره الإيجابية على الاقتصاد الوطني. وهذا يؤدي بنا إلى تقديم اقتراحات حول التنمية المحلية.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

يجب ربط مناطق الوطن اقتصاديا. وفي هذا الإطار أقترح ربط ولاية جيجل بولايات الجنوب الشرقي مرورا بولاية سطيف وذلك بإتمام ما تبقى إنجازاته من الطريق الوطني رقم 77.

يجب أن يكون هذا المشروع مشروعاً وطنياً، لأنه يقع في حدود ولايات سطيف وميلة وجيجل. ونحن نعلم أن لولاية جيجل ميناء وأنها سوف تشغل في المستقبل إن شاء الله المنطقة الحرة بالتالي سوف يخلق ربطها بولايات أخرى ديناميكية وحركة اقتصادية وتجارية جديدة تؤدي إلى توفير مناصب شغل للشباب البطالين، وفي نفس الوقت قد تمول الميزانية العامة للدولة بإيراداتها المتمثلة في الضرائب والرسوم.

وأقدم نفس الاقتراح فيما يخص إنجاز الطريق الرابط بين بلديتي بابور بولاية سطيف وزيامة منصورية بولاية جيجل. فسكان هذه المنطقة لا يطالبون بوحدة صناعية ولا بشيء آخر بل يطالبون بإنجاز هذا الطريق. وإن تم إنجازهم فسوف يتكفل السكان بأنفسهم ولن تقدم لهم الدولة شيئا.

فيما يتعلق بالغاز الطبيعي، السيد الوزير، تعتبر ولاية

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد سعيد ماجور، وأحيل الكلمة إلى السيد يخلف بوغيشي.. هو غائب، إذن أحيلها إلى السيد سليم علوني، فليفضل مشكورا.

**السيد سليم علوني:** بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة إدارات الدولة،

زميلاتي، زميلاتي النواب،

أبناءتي الشباب، مرحبا بكم.

يقتصر تدخلني حول مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2001 على بعض الاستفسارات والاقتراحات.

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي المعد من الحكومة برنامج طموح -طبعاً- قد يلبي بعض الحاجات الاجتماعية للمواطنين، لكن يبقى طرح بعض التساؤلات والاستفسارات.

لقد خصص لهذا البرنامج مبلغ 525 مليار دينار جزائري:

1- هل أخذت الحكومة بعين الاعتبار التطور العام للأسعار خلال السنوات المقبلة، من سنة 2001 إلى غاية سنة 2004، خاصة أنه من بين أهداف هذا البرنامج تنشيط الطلب الفعلي؟ وكلما كانت زيادة في هذا الأخير ولم يقابلها عرض كان هناك ارتفاع في الأسعار بالتالي قد يؤثر على مدى تنفيذ البرنامج في السنوات المقبلة.

من خلال ما بينته التجارب السابقة نجد أننا عند تقييم مدى تنفيذ هذا البرنامج سنجع إلى إعادة التقييم كل سنة بالتالي زيادة مبالغ إضافية، أو عندما تتطور الأسعار بشكل كبير تبقى بعض المشاريع في طور الإنجاز أو لم تنطلق.

2- هل هناك وسائل إنجاز كافية لتنفيذ هذا البرنامج؟

3- ماهي مصادر تمويل هذا البرنامج؟

إذا كانت هناك مصادر تمويل خارجية، فما هي تأثيراتها

في شهادة البكالوريا. لقد تعلمنا في إسلامنا أن نقول للمحسن أحسنت وللمسيء أسأت، وهذه هي المعارضة الحقيقية البناءة التي نؤمن بها. لذا أشكر اللجنة على الجهود وما قدمته من تعديلات لرفع التعريفات الجمركية على المنتوجات المدرجة في صنف المحرمات والمضرة بالشباب الجزائري.

السيد الرئيس،

أريد أن أشير إلى أن الانتشار الواسع للحانات وبيع المشروبات اللاروحية، المرخص بها وغير المرخص بها، أثر سلبا على حياة الشباب وأحدث قلقا كبيرا لأولياءهم واستفزازا للمصلين يوم الجمعة، وخطرا على أمن السكان وممتلكاتهم. إن الأمر يتطلب من الحكومة اتخاذ إجراءات جادة استعجالية لمعالجة الآفات الاجتماعية.

إن إجراءات التخفيض والتخفيف من بعض الضرائب والرسوم وارتفاع نفقات التسيير والتجهيز شيء نشمعه، لكن نطالب بحسن تسيير أموال الدولة العمومية ومكافحة المرتشين، وتطهير الإدارة من الانتهازيين. هذا من أجل تحقيق الانشغالات الحقيقية للمواطنين وحل مشاكلهم، كتوفير المياه والتوزيع العادل للسكن والقضاء على البطالة، حتى نستطيع -حقيقة- إنجاح برنامج الإنعاش الاقتصادي، الذي نتمنى أن يكون مساهمة ومعالجة جادتين لرفع الغبن والظلم وتحسين الحياة الاجتماعية للمواطن، وإرجاع الثقة في دولته ومسؤوليه وممثليه في المجالس المنتخبة الحقيقية.

السيد الرئيس،

إن المشروع الذي بين أيدينا عند معالجته ديون المؤسسات الاقتصادية المحلة لم يشر إلى ديون المؤسسات الاقتصادية العمومية المستقلة عن المؤسسات الأم والتي لم يتنازل عن أصولها لصالح الأجراء والتي ورثت ديونا أثرت سلبا على تسييرها ورواتب العمال، كمؤسسة "سيموب" بدائرة بني صاف. من هنا أقترح إعادة جدولة ديون هذه المؤسسات وتمديد آجالها ولم لا إلغاءها باعتبار أن المؤسسة المستقلة لا تتحمل ديون المؤسسة الأم.

سطين من الولايات الممونة بالغاز الطبيعي بنسبة ضعيفة جدا، خاصة مناطق عين أولمان، عين أزال، عموشة، جميلة، بوعداس، بني ورثيلان، بيضاء برج وعين الطويلة بعين الكبيرة. نتمنى أن تستفيد هذه الولاية، في إطار تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، من مبالغ لتمويل هذه المناطق بالغاز الطبيعي.

أما فيما يخص النقل الريفي، فولاية سطيف كباقي ولايات الوطن خاصة المناطق النائية والجبلية والريفية، مثل شمال سطيف وجنوبها. إن النقل الريفي منعدم -تقريبا- بهذه المناطق لأسباب متعددة، منها الاستثمارات الضعيفة في هذا الإطار نظرا إلى صعوبة المسالك وعدم صلاحية الطرق بهذه المناطق النائية. وعليه أقترح على الحكومة وعلى وزير المالية تقديم تشجيعات أو امتيازات خاصة لمن يمارس نشاط النقل في المناطق الريفية، سواء إعانات مالية مباشرة أو تخفيضات جبائية في المناطق الأقل نموا، حتى يدعم هذا النشاط ويستفيد سكان هذه المناطق من النقل وخاصة النقل المدرسي، وتشجيع الشباب في إطار ما يسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتقديم كل التسهيلات لهم من أجل إنشاء مؤسسات نقل في هذه المناطق الريفية.

أما عن الفلاحة، ففي إطار تطبيق برنامج التنمية الفلاحية، هناك إقبال كبير من الفلاحين للاستفادة من بعض المشاريع الفلاحية لكن المشكل مطروح دائما، لانعدام التنسيق بين وزارتي الفلاحة والري، حول رخصة حفر الآبار...

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد سليم علوني، وأحيل الكلمة إلى السيد بوجمعة جبور، فليفضل.

**السيد بوجمعة جبور:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله. السيدات والسادة الحضور الأكارم، هنيئا، أولا، لأبناء وبنات الجزائر الموحدة على نجاحهم

الضعيف الذين تراكمت عليهم ديون مستحقات الكراء ولم يستطيعوا تسديدها نظرا إلى الحالة الاجتماعية المزرية؟

أما فيما يخص الاهتمامات المحلية فأجملها فيما يأتي:

- 1- تعويض المتضررين من الفيضانات ببلدية ثارقة الساحلية، الذين تعرضت سكناتهم للانهيار.
- 2- دراسة ومعالجة وضعية السبخة التي تزحف على الأراضي الفلاحية بين ولايتي وهران وعين تموشنت.
- 3- تسجيل مشروع سد للمياه ببلدية وادي برقش.
- 4- تحسين الخدمات الصحية وإعادة تنشيط مصالح الجراحة المتوقفة بمستشفيات الولاية.
- 5- تعويض المتضررين من زلزال عين تموشنت لترميم سكناتهم واتخاذ الإجراءات اللازمة للمتابعة والمراقبة الميدانية للمشاريع.

نتمنى أن نكون صادقين مع أنفسنا وشعبنا ووطننا حتى يحقق الله على أيدينا النجاح والبركات. وأختم مداخلة بقوله تعالى: "ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض". شكرا والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد بوجمعة جبور، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد فادن، فليفضل مشكورا.

**السيد محمد فادن:** شكرا سيدي الرئيس.

بعد بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،

أصحاب المعالي، السادة الوزراء،

ضيوفنا الكرام ممثلي الشبيبة الجزائرية،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مشروع قانون مالية تكميلي مرة ثانية، وكأن الأصل أن يكون قانون المالية كل ستة (6) أشهر. هذا شيء غير طبيعي وغير منطقي؛ لأن قانون المالية يكون سنويا.

أما فيما يخص تخفيض معدل الرسم المهني من 2,5٪ إلى 2٪ فلا يعتبر حلا نهائيا، لا بد من وضع سياسة جبائية محلية واضحة. وهنا أشير إلى ضرورة الإسراع في تقديم قانون الجباية المحلية وكذا قانوني البلدية والولاية.

السيد الرئيس،

أثني على إجراءات الشروع في معالجة مديونية الفلاحين والصيادين، لكن لا بد من وجود تدابير واضحة وشفافة تسمح لقطاعي الفلاحة والصيد البحري بالنهوض وتحقيق الأمن الغذائي. وبالمناسبة أقترح إعطاء المستثمرين تسهيلات جمركية من أجل استيراد بواخر وعتاد الصيد حتى نستطيع تحقيق شراكة حقيقية وإنعاشا اقتصاديا ناجحا، في إطار الصندوق الوطني لتنمية وتطوير الصيد البحري وتربية المائيات. كما أقترح تدعيم مدارس التكوين للصيد البحري بالبرامج الجديدة والوسائل العلمية العصرية تناسب والصموحات الكبيرة لوزارة الصيد.

إن الجزائر عرفت تطورا صناعيا سريعا إلا أن المنشآت الصناعية لم تبني على أساس دراسات تراعى فيها الاهتمامات البيئية، مما يستوجب تخصيص نسبة من نفقات الصندوق الوطني للبيئة توجه إلى تدعيم مصانع الإسمنت وتقديم إعانات لها لتركيب المصفاة الكهربائية، نظرا إلى تلوث الغلاف الجوي وتأثيره على صحة السكان مما زاد في ارتفاع حالات الإصابة بمرضي الربو وسرطان الرئة.

أما عن إعفاء المدينين من الرسم على القيمة المضافة (7٪) فأرى أن تحديد رقم الأعمال السنوي بمبلغ مليون و500 ألف دج قليل جدا لكثرة المتحايين على القانون وقدرتهم على تزوير الفاتورات مقابل عدم وجود آليات مراقبة كفيلة بمعرفة حقيقة المداخل.

نصت المادة 26 على مساهمات الدولة لتمويل السكنات، هل ستتكفل بمشكل المواطنين ذوي الدخل

وعليه، ماذا لو فتحنا نقاشا حول هذا الموضوع أو اتخذنا إجراءات شجاعة في ذلك حتى لا تحتفظ شركة "سوناطراك" بنسبة 15٪؛ لأن فئة من الشعب ليست أحسن من البقية.

أما عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، الذي يمتد على ثلاث (3) سنوات، فإنني أراه غير واضح وغير شفاف تسوده الضبابية لأنه من غير المعقول أن يصرف مبلغ 525 مليار دج على مدى ثلاث سنوات. فلننفذ المشاريع - كما نعرف - ينبغي إعداد دراسة لها وتهيئة وغير ذلك. وعليه يمكن أن تمر ثلاث سنوات دون أن تنطلق بعض المشاريع، اللهم إلا إذا أخرجنا بعض المشاريع من الأرشيف أو المشاريع التي كانت محفوظة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا يمكن صرف مبلغ 525 مليار دج كلياً في هذه المدة أو على الأقل لا نحتاج في السنة الأولى إلى كل هذا المبلغ. كيف نخصص كل هذا المبلغ أو نحجزه أو نوقفه ولا نستفيد منه أو نضيعه؟! أعتقد أنه كان بإمكان الحكومة أن تلجأ إلى إجراءات واقعية أكثر لكي تمس شريحة الشباب وشريحة من المواطنين، في البطالة مثلاً. إن هذه الأخيرة في زيادة مستمرة؛ حيث نسبة 29٪ من أفراد المجتمع الجزائري بطالون. وعليه ينبغي إيجاد حل لها، فالشبكة الاجتماعية ليست حلاً فهي تميل يمينا وشمالاً. كان من الأجدر أن تفكر الحكومة في منحة للبطالة - فعلاً - تمنح كل شخص بلغ سن العمل ولم يجد منصب شغل، ولا تكون مفتوحة بل تنحصر في سنة أو سنتين وإذا لم يعثر بعد ذلك على عمل يتم توقيفها.

السيد الرئيس،

هناك فرص عمل كثيرة إذا نظرنا إلى بعض المؤسسات وإلى أسواق الفلاح المغلقة إلى حد الآن، التي كان بالإمكان منحها للشباب، مثل سوق الفلاح للجزائر العاصمة التي يمكنها أن تشغل 2000 شخص. فلتؤجر للشباب في انتظار القرار الشجاع لبيعها أو التصرف فيها. ولتؤجر للشباب المؤسسات الموجودة في حالة إهمال، في انتظار القرار النهائي، وليمنحوا الأراضي

وكان بإمكاننا تفادي هذا لو سمع بعضنا البعض وتم تأطير ميزانية الدولة تأطيراً سليماً.

أظن أنه من واجب الحكومة أن تكون لها دراسات إستراتيجية وتوقعات، فلو سمعتم نواب الشعب مثلاً وأطرتم ميزانية الدولة بسعر مرجعي للبتروول يبلغ 22 دولاراً للبرميل الواحد لكان بإمكاننا تفادي مشروع قانون المالية التكميلي والعمل بقانون مالية عاد ببرامج تنمية سنوية عادية.

نحن الآن أمام أمر واقع مبرر على أساس برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي اقترحه فخامة رئيس الجمهورية، وهو شيء جيد وممتاز لكن لو بقي قانون المالية في هذا الإطار. فعند الاطلاع على مشروع قانون المالية التكميلي نجد مبالغ مالية إضافية مرصودة تتوزع على ميزانية التجهيز، لكن وجود أحكام جبائية وأحكام مختلفة جديدة في نفس مشروع القانون لا يجعلنا نطمئن كما لا يطمئن المستثمر الأجنبي أو الوطني لسلسلة القوانين الجزائرية المتغيرة كل سداسي.

بالإضافة إلى ما سبق، إن أموال الشعب الجزائري لا توزع عليه كله والدليل على ذلك - باختصار - أن ميزانية الدولة تؤطر من الجباية البترولية، دون الحديث عن الجباية الأخرى. وهذه الجباية البترولية تدفعها شركة "سوناطراك" إلى ميزانية الدولة بنسبة 85٪ فقط بينما تحتفظ بنسبة 15٪، بمعنى أن ثلاثين (30) مليون جزائري يستفيدون نسبة 85٪ بينما عمال شركة "سوناطراك"، الذين نفترض أن عددهم يبلغ المليون، يستفيدون نسبة 15٪ وهم بهذا مواطنون ممتازون لأنهم يتمتعون بميزانية لا يتقاسمها الشعب. فإن أرادوا الذهاب إلى الخارج فلديهم طائرتهم، وإن أرادوا العلاج لا يمرون على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بل يعالجون مباشرة، وإن أرادوا التنزه مع أولادهم فعلوا ذلك في الوقت الذي يريدونه. إذن توجد نسبة 15٪ من أموال الشعب تأخذها فئة معينة، وهذا أمر غير مقبول.

هكذا نصل إلى نهاية جلستنا الصباحية هذه المخصصة لمناقشة مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2001، على أن نستأنف أشغالنا مساء هذا اليوم في الساعة الثانية والنصف زوالا. وعليه الجلسة مرفوعة وشهية طيبة والسلام عليكم.

**رفعت الجلسة في الساعة الواحدة  
والدقيقة الثالثة زوالا**

الفلاحية المهملة. أظن أن فرص العمل كثيرة في بلادنا إلا أننا لانحسن استغلالها.

أصل إلى موضوع دولة الحق والقانون وثقافة الدولة، نحن نرى بعض الأحكام التي صادفنا عليها في قانون المالية الأخير لكنها ...

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد محمد فادن.

السادة أعضاء الحكومة والإطارات المرافقة لهم،

ضيوفنا الأعزاء،

معشر الصحافة،

زميلتي، زملائي،

## تدخلات كتابية

4- نثمن الإجراءات الجديدة المتعلقة بالقيم الإدارية والتي جاء بها هذا المشروع؛ لأن هذا النظام لا يتماشى مع اقتصاد السوق والتفتح الاقتصادي أصلا لكن ليس معنى ذلك إغراق السوق بفضلات الدول الآسيوية أو غيرها، "كالشيفون" -مثلا- بما يحمله من أمراض، بل لا بد أن يخص هذا الإجراء المواد الأولية لدعم وتشجيع المنتج الوطني، وإنقاذ الحرفيين والمنتجين البسطاء الآن خاصة وأن الدولة تشجع المؤسسات الصغيرة التي ينشئها الشباب.

كما يجب أن يكون هذا الإجراء لفائدة المواد ذات الاستهلاك الواسع لتكون في متناول الطبقة الضعيفة، خاصة أن 80٪ من السكان -دون مبالغة- فقراء.

5- نقتراح إلغاء نظام عدم التصرف في السيارات المستوردة برخص المجاهدين، وعدم تقييد البيع بثلاث (3) سنوات. لماذا نقيد هذا المجاهد بهذه المدة ما دامت هذه الرخصة تمنح مرة كل خمس (5) سنوات؟

السيد الرئيس،  
السادة أعضاء الحكومة،  
السادة النواب،  
أتطرق الآن إلى النقطة الثانية وهي طرح المشاكل الأكثر أهمية والخاصة بولاية باتنة.

1- قطاع الري والتطهير:  
صنفت الولاية على أنها فلاحية دون سدود ماعدا سد كدية المدور الذي سيتم إنجازه مع نهاية السنة. ونشكر بالمناسبة شركة "كوسيدار" على جهودها في نوعية العمل وأجال الإنجاز. ولكن دراسة وإنجاز قنوات التموين للسقي وتزويد مدن: باتنة وأريس وعين التوتة وتازولت وتيمقاد والشمرمة لم تسجل رغم وعود الوزير. وسيبقى المواطنون يتفرجون على السد لسنوات أخرى إذا لم تسجل هذه العملية فورا.

1- السيد الحاج العايب: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
السادة أعضاء الحكومة،  
السيدات والسادة النواب،  
أستغل هذه الفرصة الخاصة بدراسة مشروع قانون المالية التكميلي لطرح العديد من الانشغالات، منها بعض القضايا الوطنية، ثم أهم مشاكل ولاية باتنة التي تنتظر إجراءات عاجلة لمعالجتها والتخفيف عن مواطني هذه المنطقة.

أولا: الانشغالات الوطنية:

1- نقتراح إعادة النظر كليا في طريقة توزيع الاعتمادات، بحيث تعطى كل ولاية اعتمادات كلية حسب مقاييس تحدد احتياجات وظروف كل ولاية من حيث عدد السكان ونسبة التنمية، بغض النظر عن المشاريع ذات الطابع الوطني أو الجهوي.

وتتولى الهيئات المحلية، من إدارة ومنتخبين، عمليات التوزيع وتسجيل المشاريع محليا حسب مقاييس محددة.

وتبقى الدولة تتابع وتراقب وتقيم.

2- نقتراح إعادة أموال الصندوق المشترك للجماعات المحلية إلى دعم البلديات كما كانت؛ لأن تكفل هذا الصندوق بأجور الحرس البلدي أضر كثيرا الجماعات المحلية، وتخصيص ميزانية لهذا السلك في ميزانية الدولة.

3- نتمنى مرة أخرى أن يكون لدينا نظام جبائي عصري مثل كل الدول يشجع المستثمر ويمنع التهرب الجبائي الذي أصبح كارثة، يحمي التاجر والحرفي البسيط وينصف الموظف والعامل.

النقل:

أطرح سؤالاً عن مصير مشروع "الاروكاد" لسكة الحديد (عين التوتة، بريكة، ميلة، مسيلة، برج برعيريج) لربط خط البرج ببجاية الموجود والذي أهمل ببريكة بعد صرف الملايير منذ حوالي 12 سنة.

السكن:

نحن في ولاية باتنة نهنيئ السيد عبد المجيد تبون بتوليه حقيبة السكن والتعمير وارتفاع خيرا لأنه يعرف جيدا مناطق: أولاد سلام وأولاد بشينة وتكوت وإيشمول وتاكسلانت والقصبات وغيرها من المناطق التي ما يزال سكانها يعيشون في الكهوف؛ لأن البيوت القصديرية لا يعرفونها. ويقدر العجز المسجل بحوالي 24 ألف مسكن، فنرجو أن تؤخذ هذه الولاية بعين الاعتبار في أولويات الوزارة.

الطرق:

إن وضعية شبكة الطرق الوطنية والولائية في حالة متدهورة وخطيرة بسبب انعدام اعتمادات الصيانة منذ أكثر من خمس (5) سنوات، أما المسالك البلدية فلا حديث عنها.

إذا لم تكن هناك مبادرات جادة فإن الولاية ستعود إلى وضعية السنوات الأولى للاستقلال في مجال الطرقات، ولهذا أصبحنا لا نطمح إلى شق طرق جديدة.

الفلاحة:

بودي طرح سؤال عن مصير المزارع النموذجية بالولاية: ماهو مصيرها بعد أن أهملت نهائيا؟ وأحسن مثال هو مزرعة زينة مسيكة المعروفة بمساحة 4500 هكتار من أخصب الأراضي المسقية، ومزرعة بكوش في زانة. إلى متى نبقي نتفرج على هذه الوضعية غير الطبيعية؟ في الوقت الذي نقوم بعمليات الاستصلاح ونصرف مبالغ خيالية نهمل أحسن الأراضي التي يمكن أن تضمن الاكتفاء الغذائي للولاية وأكثر وتوظف آلاف العمال.

ويحق لنا أن نتساءل عن إستراتيجية الدولة في مجال

كما نلاحظ أن دراسات الجدوى لمشاريع سدود في تابتارت بأولاد سي سليمان، وبريش ببلدية عين التوتة ونيردي ببلدية منعة وتيطاوين ببلدية زانة أنجزت منذ سنتين. وعليه لا بد من الشروع في تسجيل العمليات التقنية للإنجاز ربعا للوقت.

كما نود الشروع في إنجاز الحواجز المائية للسقي في بلديات: سقانة، وادي الطاقة، عين ياقت وعين التوتة بمجموع مليونين وثلاثمائة وثلاثين متر مكعب؛ لأن دراساتها جاهزة.

ونلح على إعداد دراسة جيوفيزيائية شاملة عن الإمكانيات الجوفية للموارد المائية على مستوى الولاية لمعالجة مشكل منع حفر الآبار الذي يعانيه الفلاحون.

أما بالنسبة إلى التطهير فإننا نؤكد ضرورة إتمام مشروع تطهير بلدية الشمرة الذي توقف بعد إنجاز نسبة 25٪ منه بسبب انعدام الاعتمادات المالية.

قطاع التعليم:

تسجل الولاية عجزا في التعليم الثانوي يقدر بأربع ثانويات حسب الأولوية الآتية:

عين التوتة، وادي الماء وثانويتان في باتنة. ونؤكد التسجيل العاجل لثانويتي عين التوتة ووادي الماء.

قطاع الصحة:

إن الصحة -بصفة عامة- بولايتنا مريضة، والمركز الاستشفائي الجامعي -بصفة خاصة- يتطلب إجراء عملية جراحية عميقة، فالتجهيزات الطبية الجراحية لم تجدد منذ سنة 1975 تاريخ افتتاحه، كما أنه لم يستفد من أي تجهيز جديد مثل: سكانر ولازر، ولا نطمح إلى الأشعة بالصدى المغناطيسي. ومعلوم أن هذا المركز يقصده مواطنو عدة ولايات من جنوب البلاد وشرقه فهو ذو طابع جهوي عمليا.

## 2- السيد معاشو بومليك: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم.

في البداية يسعدني أن أتقدم بتشكراتي الخالصة إلى كل أعضاء لجنة المالية على المجهودات المبذولة لإثراء المشروع، وأثني على توصياتهم.

إن مشروع قانون المالية التكميلي، الذي أعد في سياق البرنامج الثلاثي لدعم الإنعاش الاقتصادي الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية نهاية أفريل الماضي، يعتبر -بعد المصادقة عليه من البرلمان- أول نقطة انطلاق لتجسيد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي. ويهدف هذا المشروع -أساسا- إلى الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكبرى وتشجيع الاستثمارات، مواصلة الإصلاحات الاقتصادية والتكيف مع القوانين الدولية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

2- يجب أن نعترف لأول مرة للحكومة بتقديم مشروع قانون مالية يتكفل، ولو جزئيا، بانشغالات وتطلعات المواطنين ويعالج بعض القضايا الحساسة. وأذكر، على سبيل المثال لا الحصر، ديون الفلاحين وتوسيع الإنتاج الفلاحي ودعمه وتحفيز الإنتاج الحيواني ودعم التنمية المحلية وتعزيز النقل المدرسي والمطابخ المدرسية، وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وإدخالها في شراكة مع الحفاظ على مناصب الشغل ودعم تشغيل الشباب، وعملية البيع بالإيجار للسكنات، وبناء المرافق في الأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية وحماية المنتج الوطني وتشجيع عملية قرض الإيجار وتكفل الخزينة بخصوص المؤسسات العمومية المحلة التي تم التنازل عنها لصالح الأجراء والتابعة للشركات القابضة الجهوية.

دعم الفلاحة الجبلية والأشجار المثمرة، حيث نلاحظ أنها تبذل جهودا كبرى لتشجيع غرس مساحات جديدة خاصة بالأشجار المثمرة لكننا نسجل في ولاية باتنة، خاصة في نقاوس وسفيان وأولاد سي سليمان وتاكسلانت ومنعة وأينوغيسن وغيرها، أن الثروة الهائلة من أشجار المشمش والتفاح وغيرها مهددة وبشكل خطير مما يتطلب تدخلا عاجلا وجديا. ويكمن الحل فقط في السماح بحفر الآبار وتقديم دعم تقني لهؤلاء لإنقاذ ثروة وطنية هائلة.

الاستثمار:

أطرح مشكل الاستثمار في الجزائر في آخر كلمتي وأقول:

يتحدث الناس عن الاستثمار الوطني والأجنبي والدولة تقول لا بد على القطاع الخاص أن يأخذ مكانه، لكن هل وفرنا شروط جلب الاستثمار أم أننا وفرنا شروط إبعاد وطرده المستثمرين؟ ولهذا نطرح الأسئلة الآتية:

- هل بإمكان كل مستثمر جديد الحصول على قطعة أرض؟ وكم يستغرق ذلك من وقت؟

- هل بإمكان كل مستثمر جديد الحصول على الطاقة (كهرباء وغاز)؟ وكم يلزمه من الوقت؟

- هل باستطاعة كل مستثمر الحصول على خطوط هاتفية عادية أو نقالة دون عناء أو تدخل؟

- ماهي وضعية المناطق الصناعية ومناطق النشاطات؟ وهل من إجراءات لإعادة صيانتها وتسوية الوضعية القانونية للعقار، وإعادة توزيع المساحات غير المستعملة (حوالي 40٪) عوض إنشاء مناطق جديدة وما تكلفه من أموال ووقت وأراض؟

يتطلب هذا الإجراء قرارا صارما وجديا على مستوى الحكومة.

يتطلب الاستثمار تحسين الاتصالات، التسهيلات الجمركية وتغيير العقلية البيروقراطية من الوزارة إلى البلدية أكثر مما يتطلب كثرة الكلام والشعارات.

لقد تم في ولاية سيدي بلعباس إنجاز أكثر من عشر مقرات، مما أثر على حل المشاكل اليومية للمواطن وتحسين إطار معيشته.

فيما يخص الأموال المرصودة للصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، يجب مراقبة عملية توزيع واستعمال الموارد المرصودة على مستوى كل ولاية ومتابعة المشاريع بصفة دائمة، وتكون المراقبة مفاجئة؛ لأن ملاحظناه في الميدان على بعض من استفادوا من دعم هذا الصندوق هو شبه تحويل للأموال العمومية.

فيما يتعلق بالمنح العائلية، نرجو من الحكومة العدول عما ورد في قانون المالية لسنة 2000 وتكفل الدولة بتسديد هذه المنح.

فيما يخص تحديد الأولويات والتوزيع العادل لثمار النمو بين كل مناطق الوطن، أعتنم هذه الفرصة للفت انتباه الحكومة إلى وضعية ولاية سيدي بلعباس وتطلعات وانشغالات مواطنيها. هذه الولاية، التي تعتبر إستراتيجية وكانت مصنفة قبل سنة 1980 في الرتبة الخامسة من بين ولايات القطر الوطني بعد كل من الجزائر العاصمة وهران وقسنطينة وعنابة، أصبحت اليوم في المؤخرة نظرا إلى الحجم الكبير للتأخر في التنمية، الذي هو نتيجة السياسة المنتهجة في مجال التنمية المحلية من السلطة منذ سنة 1980، ضارين عرض الحائط سياسة التوازن الجهوي المنتهجة من قبل، وسياسة الانتقال من المسؤولين السامين أبناء الولاية الذين كانوا مع الراحل هواري بومدين أمثال المرحوم الطيبي العربي.

إن الولاية التي لها نفوذ أكثر على مستوى العاصمة هي التي تستفيد من أكبر عدد من المشاريع ومن اعتمادات الدفع عند الطلب.

هذا كله أدى إلى تدهور إطار معيشة السكان الذي زاد حدة في بداية التسعينات من جراء الجفاف والأوضاع

كما جاء بإجراءات إيجابية، مثل تخفيض الرسم على النشاط المهني والدفع الجزافي والعدول عن تطبيق الرسم على القيمة المضافة على سوق التجزئة بعدما زرع الغضب في أوساط التجار، وإعفاء التجار الصغار الخاضعين للنظام الجزافي من هذا الرسم. وكان هذا مطلبني أثناء مناقشة قانون المالية لسنة 2001.

لكن رغم كل هذا يبقى الجهد المبذول لإحداث مناصب شغل دائمة لصالح الشباب ضئيلا جدا مقارنة بحجم البطالة. وتبقى فعالية ونجاعة المصاريف العمومية ضعيفتين بسبب الإنضاج التقريبي للمشاريع والمتابعة غير المضبوطة لها وعدم إشراك أكبر عدد من المواطنين وتنظيمات المجتمع المدني وغياب دراسات حقيقية لهذه المشاريع.

هذا من جهة، من جهة أخرى ماتزال شركات الأجراء تواجه مشاكل عديدة لن تسمح لها بالانطلاقة الفعلية، وأهمها: عدم تسوية عقود الملكية وتطهير الديون الموروثة.

يعاني الشباب الراغبون في إنشاء مؤسسات صغيرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والقرض المصغر مشاكل عويصة وعراقيل بيروقراطية تتمثل في طلب تقديم الرهن لضمان القرض من البنوك ورفض البنوك اعتماد القروض الموجهة إلى المجال الفلاحي وتربية المواشي، خاصة بالنسبة إلى الولايات ذات الطابع الفلاحي. هذه هي الوسيلة المثلى للقضاء على نسبة كبيرة من البطالة. يجب فقط توجيه الشباب في اختيار المشاريع.

وفي إطار توفير إمكانيات مالية إضافية للبلديات، يجب ألا يتكفل الصندوق المشترك للجماعات المحلية بالحرس البلدي وأن يتم تخصيص ميزانية مالية في إطار ميزانية التسيير لمديرية الحرس البلدي.

كما يجب ألا تستعمل الأموال المرصودة للمخططات البلدية للتنمية في بناء مقرات للدرك الوطني أو للأمن، فإنجاز مثل هذه الهياكل يتم في إطار ميزانية الدولة.

- تحسين ظروف تموين سكان الدواوير والمداشر بالمياه الصالحة للشرب.
- تزويد البلديات بالغاز الطبيعي (سفيذف، بن باديس، سيدي ابراهيم، سيدي حمادوش، مكدره، أولاد علي، تسالة، مصطفى بن ابراهيم، بلعربي، تلموني، زروالة، سيدي خالد وسيدي يعقوب).
- تزويد التجمعات السكانية بالكهرباء والإنارة الريفية. إن حي "الروشي" بسيدي بلعباس محروم من النور وتقتن فيه أكثر من 900 عائلة وكذا مزرعة سي حسان ببلدية سيدي بلعباس.
- إعادة الاعتبار إلى المنطقة الصناعية: إتمام عملية تسوية عقود الملكية والتزويد بالمياه الصناعية والغاز الطبيعي.
- إحداث هياكل صحية جوارية على مستوى التجمعات السكانية.
- وفاء وزارة الصحة بالعهد بتجهيز المستشفى الجامعي بجهاز "سكانير".
- تسجيل مستشفى جديد يسع 240 سريرا بحي سيدي الجيلالي.
- تسجيل دار للثقافة على مستوى مدينة سيدي بلعباس.
- التصريح بفتح الإذاعة المحلية. وتكفل الولاية باقتناء التجهيزات وتوفير المقر.
- إعادة تصنيف مطار سيدي بلعباس وفتحه للنقل الجوي الداخلي للمسافرين.
- رد الاعتبار إلى خط السكة الحديدية الرابط بين سيدي بلعباس ورأس الماء.
- كسو الطريق الوطني رقم 7 الرابط بين سيدي بلعباس وتلمسان اللباس الحار.
- رد الاعتبار إلى الطرق الحضرية.
- إنجاز طريق يربط بين المنطقتين الحضريتين.
- تسجيل عملية صيانة الطرق الولائية والبلدية.
- تسجيل عملية إنجاز متحف للمجاهد بمقر ولاية سيدي بلعباس.

الأمنية الصعبة التي عرفتها الولاية والتي أثرت كثيرا على سكان الريف وأجبرتهم على النزوح نحو المدن والتخلي عن ممتلكاتهم ووسائل معيشتهم.

لقد تضررت الولاية كثيرا من ويلات الإرهاب وعرفت أغلبية المناطق الريفية عمليات إرهابية خطيرة ذهب ضحيتها مئات المواطنين. إضافة إلى كل هذا، ساهمت كثيرا إعادة هيكلة المؤسسات أو حلها نهائيا وعدم نجاعة القطاع الفلاحي في رفع نسبة البطالة، التي أصبحت لا تطاق، وتفشي الفقر. فحتى المؤسسات التي تعتبر ضرورية جدا بالنسبة إلى الولاية ككل مهددة، مثل المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية ومركب العتاد الفلاحي ومركب الحليب ... إلخ.

واستبشر سكان ولاية سيدي بلعباس خيرا ببرنامج الإنعاش الاقتصادي، الذي يادر به السيد رئيس الجمهورية، وزرع في نفوسهم الأمل. ويتمنون أن تؤخذ بعين الاعتبار انشغالاتهم وتطلعاتهم في إطار برنامج خاص بالولاية.

تتمثل هذه التطلعات والانشغالات فيما يأتي:

- الانطلاق الفعلي لمشروع تزويد مدينة سيدي بلعباس من سد سيد العبدلي.
- الإسراع في إتمام دراسة حماية مدينة سيدي بلعباس من الفيضانات، وتسجيل عملية الإنجاز.
- تسجيل مشروع إنجاز قناة ثانية محاذية للقناة الموجودة لتحويل مياه الفيضانات إلى بحيرة سيدي محمد بن علي ثم سد صرنو.
- إتمام تزويد المنطقة الجنوبية للولاية بالمياه الصالحة للشرب من حوض شوط الشرقي.
- إتمام مشروع تزويد المنطقة الشمالية الشرقية للولاية بالمياه الصالحة للشرب من سد بوحنيقية (مركزا سفيذف ومصطفى بن ابراهيم).
- تسجيل عملية تزويد مراكز بوجبهة البرج وعين آدن ووادي المبطوح من سد السرفة 2.

- الحفاظ على النسيج الصناعي الموجود، خاصة المؤسسات الآتية:

المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية، الديوان الجهوي للغرب للحليب، مركب العتاد الفلاحي ... إلخ.

إن تلبية هذه المطالب والانشغالات من شأنها أن تخفف من معاناة المواطن، وتحدث مناصب شغل دائمة، وتحسن الإطار المعيشي للمواطن وتسترجع الثقة بين المواطن وحكومته. شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

- تصنيف مطمر أولاد أمبارك ببلدية أرجم دموش ضمن التراث التاريخي للثورة التحريرية.

- رد الاعتبار إلى قطاع البريد والمواصلات الذي يعرف تأخرا كبيرا، فأغلبية البلديات لا تتوفر على أكثر من خمسة (5) خطوط هاتفية ناهيك عن نوعية الخدمات المقدمة: طوابير ضخمة ومتكررة أمام مكاتب البريد وعدم تعميم الهاتف الرقمي.

- رفع حصة ولاية سيدي بلعباس من السكن الاجتماعي الإيجاري نظرا إلى الطلبات الضرورية التي تقدر بأكثر من 10.000 طلب بمدينة سيدي بلعباس فقط.